

الفصل الثامن

البناء الطبقي فى المجتمع المصرى ١٩٣٠ - ١٩٨٠

أولا : التركيب الطبقي فى مصر من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢

ثانيا : البناء الطبقي فى الحقبة الناصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ثالثا : الخريطة الطبقيّة فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١ - ١٩٨٠

obeikandi.com

تعد قضية الطبقات ظاهرة موضوعية وحتمية اجتماعية تميز أي مجتمع محدد تاريخيا ومكانيا . إن فهم طبيعة الطبقات الاجتماعية للمجتمع المصرى تعد وسيلة بالغة القيمة لفهم واقعه الاجتماعى ، إذ يشكل موضوع الطبقة ضريبا مهما للتعرف على مجريات أحداث تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى على الصعيدين الداخلى والخارجى .

ولما كانت القضية المحورية لهذا الفصل تتحدد فى محاولة فهم مفردات البناء الطبقي من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإن هذا الفصل يناقش ثلاثة قضايا أساسية ، الأولى تهتم بعرض التركيب الطبقي فى مصر من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٢ . والثانية تناقش البناء الطبقي فى الفترة الناصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ . أما القضية الأخيرة فتلقى الضوء على الخريطة الطبقيّة فى مصر إبان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

إن ادراك طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى والعوامل التى أدت إلى تشكيلها ، ولتحديد موقع الطبقات الاجتماعية ، والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة ، يتطلب البحث فى إطار خصوصيته التاريخية ، بمعنى عدم دراسته بمعزل عن المؤثرات المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية . إن المجتمع المصرى فى تطوره يتسم بالعديد من الخصوصيات أهمها : أن التغيرات الحاسمة فى جسم المجتمع لم تتم بشكل تلقائى وإنما حدثت نتيجة عاملين : أحدهما داخلى والآخر خارجى . لقد اتخذت ابعاد المسألة الاجتماعية التى سادت المجتمع المصرى عدة مظاهر حادة أهمها ما عبرت عنه إشكاليات البناء الطبقي والتطور والتحول الاجتماعى ، التى هى نتاج للظروف التاريخية ، وتعبيرا عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية داخل البنية الاجتماعية القائمة .

ولارىب أن المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهو لايدخل فى نطاق نموذج اجتماعى محدد ، ويتضمن فئات اجتماعية متباينة تنتمى إلى أكثر من نظام اجتماعى محدد . فهو لم يعرف بعد مرحلة الإقطاع بشكله الكلاسيكى ، ولم يعرف أيضا مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه قد عرف بعض أشكال التخطيط الاشتراكى أو ما يسمى برأسمالية النولة ، وعرف أيضا نموذج رأسمالية النولة التابعة . إن تعايش وتداخل وتجاور هذه الأنماط الإنتاجية المختلفة مع بعضها البعض قد أدى إلى وجود بناء طبقي متعدد نتيجة تنوع الأنماط الإنتاجية السائدة (١) .

(١) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ٥ .

إن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى تتسم بالتعدد . ولكن القصد هنا ليست التعددية الوظيفية ، ولكن نعى بها تداخل وتناقض المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية ، وهي أشكال الإنتاج والأنماط الثقافية والأيدولوجية ، وينبنى على ذلك أن التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى يتسم بعدة خصائص أهمها : وجود أشكال متعددة وسيادة أشكال متباينة من القيم تتسم بالتداخل والتناقض مع بعضها ، وسيطرة البعض على الآخر ، هذا من جانب ، أما الجانب الآخر فإن كل هذه العناصر المتعددة والمتداخلة والمتفصلة مع بعضها أدت إلى وجود أشكال عديدة من التناقض داخل البنية الاجتماعية القائمة ، فهناك التناقض بين المواقف الأيدولوجية والمواقف الطبقيّة ، وهناك التناقض بين كل منهما على حدة (١) .

وجدير بالذكر أن طبيعة أى بناء طبقي تتحدد وفق عناصر ثلاث هي : الأساس الاقتصادى والعلاقات الطبقيّة السائدة فيه ، والسلطة السياسية وطبيعتها . أى أن بين الأساس الاقتصادى والمجتمع والسياسة حلقات مترابطة ، فلا يستطيع الفرد أن يفهم أحدهما دون سبر أغوار الأخرى ، لأن كل منهما يؤثر فى الآخر ، ويدرجات متفاوتة وفقا للواقع التاريخى المميز للمجتمعات . إن التحليل هنا ينطلق من التشابك الواضح بين البنية التحتية والبنية الفوقية . إن تشابك البنية الفوقية مع البنية التحتية يسمح بتشكيل أى بنية اجتماعية طبقية . وفى إطار ذلك فإن المدخل الاقتصادى مهم فى فهم إبراز دور الطبقات الاجتماعية ، حيث عن طريقة يمكن فهم تطورها الداخلى والخارجى . كما أن السلطة تلعب دورا لا يقل بأى صورة عن دور الثروة - مثلا - فى تحديد الطبقات الاجتماعية . ففى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى فإن السلطة تلعب دورا تاريخيا هاما فى نشأة الطبقات الاجتماعية ، وعلى ضوء ذلك أن النولة - تاريخيا - لم تكن فحسب أداة للسيطرة الطبقيّة نتيجة انقسام المجتمع طبقيا ، بل أيضا مصدر تشكل الطبقات (٢) .

وفى ضوء ما سبق فإن معالجتنا للبناء الطبقي فى هذا الإطار يفرض اتباع منهجية التحليل المرحلى ، وباعتبار أن القضية الرئيسية لهذا الفصل تتمحور فى تحديد البنية الطبقيّة ضمن مرحلة تاريخية تمتد من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإننا سوف نفصل فيما بين حقب تاريخية متميزة ، مع إيماننا الكامل بأن التاريخ الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى متصل غير منفصل .

(١) احمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، ص ٢٢٨ .

(٢) جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، ص ٢١

تتفق معظم الدراسات المتعلقة بالمجتمع المصري بأن الفترة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٢ شهدت مجموعة من الاشكاليات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة للتناقضات والمآزق التي حلت به ، بسبب وضعه التابع للنظام الرأسمالي العالمي ، ذلك الوضع الذي ساهم في وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية . وتتمثل العوامل الخارجية في السيطرة البريطانية والتغلغل الرأسمالي . أما العوامل الداخلية فتمحور حول وجود طبقات وشرائح اجتماعية مرتبطة عضويا بمصالح الاستعمار والرأسمالية العالمية . هذا في مقابل الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى التي كانت تكابد ظروف القهر والاستغلال من القوى الأجنبية وشريكها المحلية . لقد كانت هذه الأخيرة تنتظر بفارغ الصبر الحصول على الاستقلال الاقتصادي ، فهي على عكس الطبقات المحلية المرتبطة والمتحالفة مع الاستعمار والمنخرطة معه على المستويين الاقتصادي والسياسي لذا نجد أن الاستعمار والقوى المتحالفة معه كانا في مواجهة مع القوى الأخرى التي تعيش تحت سيطرة واستغلال الأولى ، الأمر الذي جعل المجتمع يحفل بالعديد من التناقضات الاجتماعية والوطنية من أجل الاستقلال تاره ، ومن أجل التخلص من الاستغلال المحلي والأجنبي تارة أخرى .

لقد عرف المجتمع المصري خلال تلك الفترة بنية اجتماعية مشوهة، فيها تلازمت وتعايشت أنماط مختلفة للإنتاج ، أنماط قديمة وحديثة ، ولم يستطع أي منها أن يسيطر على الآخر . ففي داخل القديم تباينت العلاقات الانتاجية ، وفيه جاء ملامح النمط شبه الإقطاعي ونمط الإنتاج الخراجي (وإن لم يكن خراجيا بالمعنى الدقيق) ، وأيضا علاقات إنتاجية سلعية بسيطة . أما الحديث فقد أخذ مسحه النمو الرأسمالي للإنتاج ، ولكنه لم يكن نمطا إنتاجيا رأسماليا نقيا (ما خلا جزء محدود في القطاع الصناعي) ، وآخر أخذ في النمو في القطاع المالي والتجاري . ناهيك عن الارتباط العضوي مع السوق الرأسمالية العالمية ، والتداخل المصلحي بين القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية (١) .

لقد وضح هذا النمط (أقصد النمط الرأسمالي المشوه والتابع) خلال فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ، ونضجت وتفجرت تناقضاته خلال الحرب العالمية الثانية على

(١) راجع في ذلك :

- ابراهيم العيسوي ، مستقبل مصر . ص ٢١ - ٢٤ .
- ط . ث . شاكور ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، ص ٨٧ - ٨٨ -
- بريماكوف وبيلياييف ، المرجع السابق ، ص ٩ - ١٢ .

الصعيدين الطبقي والوطني بل والقومي ، وليس أدل على ذلك من المعارك الوطنية والطبقية التي خبرها المجتمع المصري في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ و حرب فلسطين عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وهزيمة النظام الملكي فيها . أضف الى ذلك عجز الطبقة الحاكمة (البرجوازية الكبيرة وكبار الملاك) ، وقلة حيلتها عن الإتيان بحل للقضية الوطنية (يناير ١٩٥٠ - ٢٦ يناير ١٩٥٢) . زد على ذلك وقوفها مكتوفه الأيدي أمام حل المعضلة البنوية للتطور الرأسمالي ، وذلك كله إبان أن غلف الضعف هيكل الطبقة العاملة (سياسيا وتنظيميا) (١) .

وفي ضوء هذا التحديد السابق لنمط الإنتاج يمكننا أن نتصور أن توزيع القوى الطبقة كانت أشبه ما يكون بهرم اجتماعي متدرج . كان يتربع على قمته كبار ملاك الأرض والبرجوازية التجارية والمالية (الكومبرادور) والصناعية . وكانت هذه القوى هي السند الحامى للمصالح الاستعمارية ، ولكن لا ينبغي أن يفوتنا أن فوق هذه القوى كلها كانت تقف مجموعة النظام الملكي ورجال القصر التي كانت أشبه ما تكون بأركان حرب القوى الرجعية والاستعمار ، ثم في وسط هذه الهرم كانت تقع الفئات المستثيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتى " (٢) أو الفئات البينية مثل صغار التجار والمقاولين والسماسرة وصغار الملاك في الريف والحرفيين وكبار الموظفين والبيروقراطيين وصغار المنتجين . أما في ذيل أو في أسفل هذا الهرم فكانت تتبع البروليتاريا وأشباههم في الريف والحضر .

إن ولوج مصر إلى حظيرة النظام الرأسمالي العالمى ، وكونها طرفا في القسمة الدولية للعمل ، وجزءا متكاملًا منه ، وكذا التشجيع الذى دفعت به الإدارة البريطانية للملكية الخاصة للأرض ، سمح بتواجد طبقة من كبار الملاك الزراعيين ، وأخرى جنينية من المهنيين ورجال الأعمال (انبثقت من داخل هذه الطبقة الأولى) لهما السيطرة على معظم الأحزاب السياسية ، والقائض الاقتصادى الذى دفعت به هى الأخرى إلى الخارج بعد أن حجزت لنفسها ما يشبعها (٣) .

إن الطبقات الاجتماعية فى هذه الفترة كانت أداة طيعة فى يد الإدارة البريطانية تشكلها كما تريد . لقد نتج عن ذلك أن أضحت الأولى هى الحامى الأمين لمصالح الثانية ، والمنادى بتسهيل دخول رؤس الأموال الأجنبية لتكون لهم معينا ومساعدًا فى النمو والانتعاش (٤) .

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) نزيه نصيف الأيوبي ، تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، فى : مصر فى ربيع قرن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٤) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٨٧ .

لقد كان لاندماج مصر فى النظام العالمى الكثير من النتائج الهامة نجمها فى : وجود تراكم رأسمالى كبير لدى شريحة تقليدية من أعيان الريف كانت تضم كبار ملاك الأرض وبعض المعد ومشايخ القرى ، وخلق وعى طبقى بين أعضاء هذه الشريحة نتيجة تحولهم من محاصيل الإعاشة المتنوعة إلى محصول نقدى واحد ، وخروجهم إلى المناطق الحضرية كالقاهرة والأسكندرية ، وجعلهم ملاكا غائبين ، ونشوء طبقة جديدة من المصريين - الأتراك والذى أدى فيما بعد إلى الانتماء التدريجى للسلطة الاقتصادية والسياسية للقوى السياسية التركية التى كانت تدور فى فلك الخديوى (١) .

ولا يقف تأثير الاندماج العسوى لمصر فى الكيان الرأسمالى عند هذا الحد ، وإنما امتد بعيدا ليخلق نوعا من المشاركة بين رأس المال المصرى والأجنبى ، فضلا عن إنجازها لوظيفة اجتماعية هامة تتمثل فى تعريف بعض عائلات ملاك الأرض بأساليب العمل الرأسمالى فى المشروعات ، وتلك الوظيفة التى تميزت بها عائلات كبار ملاك الأرض الذين عملوا فى الصناعة عن غيرهم ممن هجروا هذا الميدان ، زد على ذلك خلق مجموعة من الإداريين . وإذا كانت هذه الأشياء تعد من الإيجابيات التى خلقتها مسائل اندماج مصر فى السوق العالمية ، خاصة فيما يتعلق بإبراز مسائل الوعى الطبقي للرأسمال الوطنى ، فإن هناك أيضا أثارا سلبية اتضحت خاصة فيما يتصل بمسائل مديونية ملاك الأراضى المصرية التى بلغت حدا كبيرا ، والتى وضعت هؤلاء فى وضع خاضع للبنوك العقارية والمدائنين الأجانب (٢) .

إن وضع التبعية فى مصر كان يقوم على وجود طبقة محلية مسيطرة - طبقة كبار الملاك العقاريين والبرجوازيين الكبار - جاءت ونمت تحت ضغط الإدارة .. البريطانية ووفقا لأهدافها التى تتمحور حول صف هذا المجتمع بجانب غيره من المجتمعات الأخرى فى الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس . لقد كان كبار الملاك العقاريين يشكلون القاعدة الأساسية لجمل الطبقة المسيطرة ، وفى الوقت ذاته المساعدين فى دمج الجماهير العريضة فى سياق استغلال رأسمالى منظم ، والواقفة بقوة - وفقا لمصالحها - أمام نمو القوى الإنتاجية الضرورية لتبلور نمط رأسمالى واضح المعالم (التصنيع والتكنولوجيا) ، والمدمرة لكل قاعدة نمو مصرى مستقل. وهى أيضا التى جذبت إليها بكل وسيلة الجزء المتعاطف من الفئات الاجتماعى المنتج ، فألحقت الشلل بكل نمو مستقل . لذا تنفق مع " محمود حسين " فى أن الانتقال المصرى إلى الرأسمالية تحت سيطرة كبار الملاك ، وفى إطار التبعية المصرية للسوق الرأسمالى العالمى كان

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ٢٣

(٢) عيد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٧

انتقالا محجوزا . فهي لم تحجز فقط القوى الإنتاجية التكنولوجية فحسب ، بل أيضا حجزت تحول البنى الفوقية (الأيديولوجية والسياسية فى المجتمع) وعلى وجه الخصوص فى الريف^(١).

لقد تربع على قمة الهرم الاجتماعى فى مصر كبار الإقطاعيين وكبار البرجوازية الاحتكارية المالية والصناعية . وكما ذكرنا من قبل فإن هذه الفئات تشكل القاعدة الاجتماعية لديمومة السيطرة الأجنبية . فكان على رأس هذه الفئات يأتى الملك ورجال السراى مقر القيادة الرجعية المصرية والقوى الإنجليزية ودلالة ذلك ما تم أثناء الحرب العالمية الثانية ومابعدها من تعيين كل من احمد حسنين باشا وحافظ حفيفى باشا وهما من نوى الميول الأنجليزية المتعصبة فى منصب رئيس الديوان الملكى . وبعد فاروق الأول ملك مصر من أكبر الإقطاعيين فى البلاد حيث كان يمتلك ٢٨١٠٩ ألف فدان من الأرض الزراعية ، وكان هناك حوالى ٤٢٥ من أعضاء العائلة الملكية امتلكوا ١٧٩١٥٧ فدان . وهناك عائلات أخرى امتلكت أكثر من ١٠ آلاف فدان مثل البدرابى عاشور وسراج الدين وعمرو^(٢) .

والواقع أن طبقة كبار الملاك كانت تبلغ فى حجمها حوالى ١٢ ألف مواطن تزيد حيازة كل منها عن ٥٠ فدان . ومن بينهم حوالى ٢١٤٥ من كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على ٢٠٠ فدان ، وحوالى ١٩٨ من أضخم كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على حوالى ألف فدان . ومن بين هذه الطبقة كان هناك أفراد ملكية أئوارا سياسية متميزة فى حياة المجتمع ، إذ منهم كان يتم تعيين رؤساء الحكومات مثل : أحمد زيور ، وعبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى ، وتوفيق نسيم ، وعلى ماهر ، وحسنين صبرى ، وحسين سرى^(٣) . هذا ما يوضح ما أشار إليه " عبد الناصر" حينما ذهب فى أحد أحاديثه إلى أن السلطة السياسية فى العهد الملكى كانت بين أيدى ١٤ عائلة ، خرج منها جميع رؤساء الحكومات والوزراء وكبار رجال الدولة^(٤) .

(١) يرى محمود حسين أن بنية المجتمع المصرى كلها كانت محدودة بالوضع الانتقالى المحجوز . لان تبلور نمط الإنتاج لايتضمن فقط تحولا فى العلاقة بين مالكى وسائل الإنتاج الرئيسية وبين المنتجين المباشرين بل يتضمن أيضا تحولا فى سياق الإنتاج نفسه ، أى فى العلاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم ، ويتضمن تحولا فى القوى المنتجة . انظر : محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) R.Tignor, "Equity in Egypt's Recent post : 1945- 1952," in : G.Abdel Khalek and R.Tignor (eds.),The Political Economy Income Distribution in Egypt,p.22

(٣) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، ص ١٤ .

إن الهيمنة الكاملة لكبار الزراعيين على الأرض جعل منها أيضاً الشخصيات المسيطرة على مفاتيح السلطة في المجتمع . بمعنى آخر أن كبار الملاك الزراعيين الحائزين على مائة فدان فأكثر كانوا المسيطرين على السلطة التنفيذية (١) . وقد أوضحت دراسة " عاصم الدسوقي " أن سيطرة كبار الملاك على الوزارت المختلفة من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٢ كانت بشكل تام ، وكانت هذه السيطرة تتضح بشكل جلي في وزارات السيادة والإنتاج ، ودلالة ذلك أنهم سيطروا على وزارة الخارجية بنسبة ٧٢٫٤٪ ، وعلى وزارة الزراعة بنسبة ٦٨٪ ، وعلى المالية والاقتصاد بنسبة ٦٦٪ ، والداخلية بنسبة ٦٤٪ . إن السيطرة على هذه الوزارات كانت تحقق مآرب ومصالح الطبقة المالكة ، وكذا كانت تؤتي ثمارها في انصياع الطبقات الاجتماعية الأخرى لمصالحها وأهدافها (٢) . وفي ضوء ذلك نتفق مع عبد الباسط عبد المعطى في أن ثمة علاقة بين السلطة والثروة . فحائزو الثروة سيطروا على السلطة وأن المسيطرين على السلطة سعوا إلى الثروة ، أي أنهما وجهان لعملة واحدة ، وفي الوقت ذاته مقوله واحدة للاستقلال الاجتماعي (٣) .

ويشهد تطور أوضاع الملكية الزراعية في هذه الفترة ، أن كبار الملاك الحائزين على ٢٠٠ فدان فأقل كانوا أقل من ١٪ من جملة عدد ملاك الأرض واستحوذوا على ٣٠٪ من الأرض الزراعية ، وامتلكوا مع متوسطى الملاك (من خمسة أفدنة إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض ، في مقابل فئة أخرى تمثل الأغلبية وتمثل ٩٤٫٤٪ لم تستحوذ إلا على ٣٥٪ من أجمالى مساحة الأرض . والمدقق في اوضاع الملكية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٢ يستطيع أن يستدل على أن متوسط حجم الملكيات المتوسطة وكذا نصيبها في إجمالى المساحة الزراعية لم يحدث له تغير يذكر ، بينما ارتفع عدد صغار الملاك من حوالى ٢٢٪ إلى حوالى ٣٥٪ ، وانخفض متوسط حجم الملكية بمقدار ٤٥٪ . ويبد أن نصيب الملكيات الزراعية الكبيرة قد طرأ عليه انخفاض ملحوظا (من ٤٤٪ فى اوائل القرن الى ٣٥٪ فى عام ١٩٥٢) فإن توزيع ملكية الأرض الزراعية بات أكثر تباينا (٤) .

وإذا كان عام (١٩٣٠) يمثل حدا فاصلا بين عهدين ، الأول عرف بوقت التخصيص وحرية التجارة ، والثانى يعتبر بداية التدخل الحكومى والتوجيه الاقتصادى ، فإنه فى الوقت

(١) راجع فى ذلك

G.Bear, History of Landownership in Modern History of Egypt, p.30 .

(٢) عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضى الزراعية وبورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٢٢٠ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، الثروة والسلطة فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ص ٧٤ .

(٤) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) ، ص ١١ .

ذاته يعتبر العام الذهبى لتحرك الرأسمالية المصرية فى مجالات الاستثمار غير الزراعية حين سمحت لها الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية باستقلال جزئى فى الأمور السياسية ، والغاء الامتيازات الأجنبية تدريجيا وحرية مصر فى فرض التعريفات الجمركية الحمائية . إن فرض التعريفات الجمركية يعد الباعث الرئيسى فى دفع الرأسمالية المصرية إلى الأمام وفى تبلور الوعي الطبقي لديهم ، ولكن الأهم من ذلك كله فإن البطل الحقيقى فى طرح هذه البواعث على الصعيد الاقتصادى السياسى هو الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التى فرضت فيها بريطانيا بقوه نفسها على مصر نتيجة انقطاع الواردات ، ولوجود قوات الاحتلال واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء . لقد كان لكل ذلك أن قامت صناعات كثيرة ذات مستويات تقنية عالية وأساليب إنتاجية حديثة ، وأخرى قامت مرة أخرى بعد أن هاجمها اليوار والإفلاس - لذا يمكن القول فى هذا المقام أن عام ١٩٣٠ يعد بحق التاريخ الحقيقى لبداى الصناعة الحديثة ، ومن ثم تبلور ونشوء الطبقة الرأسمالية الصناعية المصرية (١)

لقد زادت رؤوس الأموال فى جميع الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٢٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، وارتفعت نسبة الانتاج الصناعى من ١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٢٩ إلى حوالى ١٨ مليون جنيه عام ١٩٤٥ . وهذا يعد أسطع مثال على زيادة نمو الرأسمالية وتحول نشاطها من الميدان الزراعى إلى مضممار الصناعة . وفى هذا الإطار ينبغى ألا يفوتنا التذعيم السياسى للصناعة المصرية . فليست الحماية الجمركية فحسب هى المحرك الباعث الحقيقى للصناعات المصرية فى الثلاثينات ، وإنما هناك تدعيم سياسى يتمثل فى تعيين اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات المصرية رئيسا للوزارة . ففى عهده اقتحم كبار ملاك الأرض ميدان الصناعة بعد أن كانت حكرا على بنك مصر والرأسمالية الأجنبية . فعلى الرغم من شخصيته المعقدة والهامة وقيام حكومته بالإرهاب ، إلا أنه عمل على إقامة الهياكل الصناعية فى مواجهة أزمة تدهور الاقتصاد العالمى . كل ذلك اتضح أثره فى حجم الشركات التى أقيمت والقوانين التى تتصل بحماية الصناعة مثل القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١ والذى يقضى بحماية السكر المحلى من منافسة السكر الأجنبى الوارد ، فضلا عن حجم الاستثمارات الصناعية الجديدة التى بينت صعود نجم الرأسمالية المصرية (٢) .

M. Voigt, "Some Aspect Of Economic Development Egypt 1918-1945" in T. Buttner and (١) G. Brenme (eds) African Studies, p.42-44.

(٢) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ٤٧ .

لقد اتجهت أغلبية دخول كبار ملاك الأرض الناتجة عن تأجير أراضيهم إلى مجال الصناعة ، رغبة منهم فى الحصول على الأرباح العالية . أو بمعنى آخر الاستفادة من الأرباح التى يحصل عليها الأجانب وتوقفت نتيجة ظروف الحرب . لذا نجد أن رأس المال المصرى قد احتل جزءا متعاظما من عام ١٩٤٨ حيث بلغ ٢١١ مليون جنيه ، وبمقارنة ذلك بنصيب الأموال الأجنبية نجدها لا تتعدى ٥ مليون جنيه ، أى أن نصيب الأموال المصرية بلغت حوالى ٧٨٪ من مجموع الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة ، وبمقارنة ذلك قبل عام ١٩٣٢ بلغت جملة رؤوس الأموال المصرية ٩٪ من جملة الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة والتجارة . ونتيجة للتوسع فى رأس المال المصرى ، أضحت للرأسمالية المصرية حوالى ٣٩٪ من جملة الأموال المستثمرة . بمعنى آخر أن الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٣٢ كان إجمالى استثماراتها ضعيف جدا إذا ما قورن بعام ١٩٤٨ ، وهذا يعد طفرة كبيرة تؤكد تحول الرأسمالية إلى مجال الصناعة بعد غياب طويل (١) .

وثمة ملاحظة جديده بالتوضيح فى هذا الصدد مفادها أن حركة الاستثمارات فى الأموال المصرية لم تكن متساوية فى دخولها للصناعات المختلفة ، بمعنى أنه بلغت حجم الاستثمارات فى قطاع الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات حوالى ٤٠٪ من الزيادة فى رأس مال المستثمر ، وبذا يكون مجموع الزيادة فى تلك الصناعات حوالى ١٧٠٪ بالقياس إلى عام ١٩٣٠ ، ثم جاءت الصناعات الغذائية لتحتل المرتبة التالية فى حجم التوسعات الاستثمارية (٢) .

وفى هذه الفترة أنشئ العديد من المؤسسات التجارية والصناعية التى اتبعت النظم الحديثة والأساليب التقنية والتقنية العلمية . وتوضح مثل هذه المؤسسات فى الطباعة وحلج الأقطان والنقل والملاحة النهرية والسينما وغزل ونسج القطن والحريرو ومصايد الأسماك والكتان . والحق كل الحق أن الحراز الجمركية التى طرأت على التعريف الجمركية بجانب بعض الوسائل الأخرى لتشجيع النمو الصناعى مثل تخصيص أجور نقل المنتجات الصناعية المحلية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية وتقديم القروض للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر كان له الأثر البالغ فى انعاش النمو الصناعى أولا ، ثم قيام وبناء الرأسمالية المصرية ثانيا . لقد ظهر أثر التعريف الجمركية بصورة واضحة منذ عام ١٩٣٠ فى زيادة عدد المصانع التى بلغت فى إحصاء عام ١٩٣٧ حوالى ١٩٢ ألف منشأة يعمل بها ٤٧٣ ألف عامل ،

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٥

وفى عام ١٩٤٥ أصبحت ١٢٩٢٠٠ مؤسسة يعمل بها ٤٥٨ ألف عامل ، بدأ الكثير منها فى التوسع نتيجة ضعف المنافسة الأجنبية، وتوافر المواد الأولية ، بل أعطتها لأول مرة فى حياتها القدرة على المنافسة (١) .

وبغض النظر عن الظروف التى أشرنا إليها قبل قليل ، فإنه قبل الاحتلال البريطانى لمصر فى العام ١٨٨٢ ، جاءت مقدمات ميلاد الرأسمالية نتيجة ما طرأ على اقتصادها من تطورات ، حيث تطورت قوى الإنتاج وتوسعت الزراعة التجارية ، وجعل مصر مزرعة عالمية للقطن ، وسوقا للسلع الأجنبية ولرأس المال ، وبداية تغلغل العلاقات السلعية النقدية ، وتطور ونمو التجارة الداخلية ، ونشوء البروليتاريا الصناعية التى ساهمت فى قيام المشروعات الصناعية التى شهدت استخدام الآلات الحديثة . ونشير فى هذا المقام أنه إلى جانب استخدام مصانع السكر والمصانع الحكومية للآلات فقد استخدم فى صناعة تجهيز الحاصلات الزراعية وبصورة محدودة الآلات أيضا . وفى عام ١٨٨٢ بلغ عدد المحال التجارية للقطن ٥٠ محلجا ، وفى عام ١٨٧٢ بلغ عدد المطاحن التجارية ٦١ مطحنا . وإذا كانت هذه المؤسسات الصناعية المصنعية على حسب تعبير " طه عبد العليم " (٥) قد استخدمت الآلات فإن هذه المشروعات عرفت الاستخدام التعاقدى للعمال الأجوريين الأحرار من المصريين (٦) .

لقد ازداد عدد مؤسسات الصناعة المصنعية بنحو ١٣٪ فى العقد الممتد من عام ١٩٢٧ الى عام ١٩٣٧ ، ثم فى العقد الممتد بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ازداد بنسبة ٢٤ر٥٪ ، كما ازداد عدد المشتغلين فيها بنحو ٥٠٪ ثم ٦٠ر٦٪ بين الفترتين نفسيهما ، وازداد نصيبها من إجمالى المشتغلين فى المؤسسات الصناعية التى تستخدم عملا مأجورا من حوالى ٤٩٪ إلى ٥٨ر٥٪ ثم إلى ٧١ر٨٪ ، وارتفع متوسط عدد المشتغلين بكل منها من (٢) إلى (٦١) إلى (٧٩) مشتغلا ، وذلك خلال السنوات ١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧ على التوالى . وبلغ عدد العمال المشتغلين بما حوالى ضعف معدل نمو العمال فى جميع المؤسسات الصناعية . ويبدو أن ارتفاع عدد المؤسسات فى العقد الممتد بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ فأق معدل زيادة مؤسسات الصناعة المصنعية ، فإن العشر سنوات التالية قد حققت انخفاضا ملحوظا يقدر بحوالى ٣٩٪ . ويعكس

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٣

(*) يا تستخدم طه عبد العليم مقياس تحديد مؤسسات الصناعة المصنعية على أساس استخدام ٣ عمال أو أكثر فى المؤسسة الصناعية واستخدام محرك ميكانيكى أو أكثر . انظر طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة فى ظل النمو الرأسمالى المشوه فى مصر قبل ١٩٥٢ ، فى : الفكر الاستراتيجى (مجلة) ، ص ١٣٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

ذلك ارتفاع وتأثر نمو الصناعة المصنعية والمشتغلين بها ، في مقابل انخفاض ما تحققه المؤسسات الصناعية الصغيرة سواء في نسبة العمالة أو في الانتاج . أضف إلى ذلك أن نمو الصناعة الكبير وتمركز الانتاج في هياكل انتاجية تعد من أهم خصائص الرأسعالية المصرية في ذلك الوقت (١) .

لقد واكب نمو الرأسعالية الصناعية المصرية ارتفاع عدد المصانع الآلية التي تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل . ففي عام ١٩١٧ بلغ عدد المصانع الآلية حوالي ٥ مصانع ، ازدادوا في عام ١٩٤٤ إلى ٤٥ مصنعا ، ثم توالى ارتفاعها . إذ بلغت في عام ١٩٥١ نحو ٧٥ مصنعا . وكان من الطبيعي أن يكون معدل نمو هذه المصانع الآلية أعلى في البداية ، حيث تنمو الأعداد الصغيرة بمعدل يفوق معدل نمو الأعداد الكبرى ، لذا نجد أن المصانع أنفة الذكر ازدادت بمعدل ٢٣٪ سنويا في الفترة الأولى ، أما الفترة الثانية فقد بلغت ٩٥٪ ، بيد أن معدل إقامة هذه المصانع السنوية كان يفوق ما حققته الفترة الأولى مقارنة بما حققته الفترة الثانية (غداة الحرب العالمية الثانية) ، بنحو ٢٩٠٪ .

وبالنظر إلى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نجد أن معدل نمو المؤسسات الصناعية المصنعية حسب زيادة عدد المشتغلين بها ، ووفقا لذلك نجد أن عدد المصانع التي تستخدم ١٠ - ٤٩ عاملا قد انخفض بحوالي ١٤٪ ، في الوقت الذي زاد عدد المصانع التي تستخدم ٥٠ - ٩٩ عاملا بحوالي ١٥٨٪ ، وزاد عدد المصانع التي تستخدم ١٠٠ - ٤٩٩ عاملا بنسبة أعلى بلغت ٢٩١٪ ، أما المصانع التي تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل فقد زاد عددها بنسبة تقدر بحوالي ٤٧١٪ وذلك في الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ (٢) .

وبالقاء الضوء على انتاج مؤسسات الصناعة المصنعية في الصناعة التحويلية ، نجده أنه سجل زيادة سنوية بين عامين ١٩٤٦ و ١٩٥١ تقدر بحوالي ١٠٠٥٪ ، في الوقت الذي بلغ معدل نمو إنتاج الصناعات الصغيرة (المؤسسات التي تستخدم أقل من عشرة عمال) بنسبة تتراوح بين ٥٤٪ في الفترة ذاتها . لقد ارتبط الانتاج المتزايد للمؤسسات الأولى بنمو وتراكم رؤوس الأموال في الشركات الصناعية وخاصة غداة الحرب العالمية الثانية ، تلك الفترة التي يؤرخ لها ببداية الصناعة الآلية الكبيرة . ونتيجة لذلك نجد أن بين عامين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، وطراً على عملية تركيز رأس المال الصناعي طفرة كبيرة ، نتيجة تداخل رؤوس الأموال مع بعضها وإفلاس المؤسسات الصغيرة ، وهيمنة المؤسسات الكبيرة على جزء كبير من رأس المال

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٩

(٢) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

الصناعى ، فضلا عن التوسع فى الصناعة الآلية وتدمير الصناعة الصغيرة . وهكذا نجد أنه فى عام ١٩٣٧ بلغ عدد المؤسسات التى تملك رأس مال قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر حوالى ٤٠٢٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وإنما امتلكت حوالى ٩٤٪ من جملة رأس المال الصناعى فى مصر . أما فى عام ١٩٤٧ فنجد أن المؤسسات التى تملك رأسمالا قدره ألف جنيه ويزيد ، لايزيد عددها عن ٣٠٣٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وقد ملكت ما يقرب من ٩٥٣٪ من جملة رأس المال الصناعى فى المجتمع (١) .

وفى مطلع الخمسينات بلغ عدد المؤسسات المصنعية ما يقرب من ١٠٥٪ من جملة المؤسسات ، وتجمع لديها ما يزيد عن ٧٨٪ من جملة رأس المال الصناعى ، وبين العامين ١٩٤١ و ١٩٥١ تناقص عدد المؤسسات التى تملك رأس مال بحوالى ١٤٪ ، وتناقص أيضا عدد المؤسسات الصغيرة بحوالى ٣٩٨٪ ، وهبطت نسبتها إلى إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا من ٥٤٩٪ إلى ٣٨٣٪ ، فى المقابل نجد أن المؤسسات المتوسطة (٥٠٠ جنيه إلى أقل من ١٠٠٠ جنيه) ارتفع عددها بنحو ٢٧٦٪ - وزادت نسبتها من ١٥٧٪ إلى ٢٣٪ ، أما المؤسسات الكبيرة فنجدها قد سجلت ارتفاعا فى عددها بلغ ٣٣٨٪ ، وازدادت نسبتها من ٢٩٤٪ إلى ٣٨٧٪ (٢) .

وجدير بالذكر أن الزيادة الواضحة فى نمو المؤسسات الصناعية المصنعية ومن ثم زيادة دخول كبار الملاك إلى ميدان الصناعة ، وازدياد الطبقة الرأسمالية ما كان يتم إلا بمجموعة من الإجراءات نجمها فى : إجراءات الحكومة فى إصدار التعريفات الجمركية ، وتقديم تسهيلات للصناعة وانعدام المنافسة الأجنبية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإذا كان لكبار الملاك السيطرة على المجال الزراعى والأرض ، فإنه بهذه الإجراءات ، أضحت لهم السيطرة على الهياكل الصناعية أيضا . والمتطلع على أسماء مجالس الإدارة للشركات الصناعية المصنعية يستطيع أن يستدل على أسماء كثيرة من كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال مثل : حسين سرى واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، وفرغلى وعلى أمين يحيى ، وعبود الخ (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٢ .

(٣) أصبح من الضرورى لاية مجموعة استثمارية اجنبية أن يحوى مجلس ادارة شركاتها عددا من القوى

البارزة على الصعيد السياسى ، أو من يتمتع بمركز منفرد اجتماعيا . لقد كان لهذا الأمر أثر كبير فى زيادة عدد المستثمرين فى مجال الصناعة ، وذلك ما يتضح من قراءة مراسيم تأسيس الشركات المساهمة التى تكونت فى الثلاثينات . راجع فى ذلك :

اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

وينبغي ألا يفوتنا في هذا الإطار أن نوضح أن الرأسمالية المصرية اتسمت بالصفة الاحتكارية تلك الصفة التي أضحت عليها غداة الحرب العالمية الأولى ، واستمرت معها حتى الحرب العالمية الثانية . وتتضح هذه الحقيقة بشكل قوى إذا ما دققنا النظر في تطور الفروع الأساسية للصناعة المصرية في عقدي الثلاثينات والأربعينات مثل الغزل والنسيج والأسمنت والسكر ، ويتضح ذلك بجلاء في مجموعة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود . أضف الى هذه الصفة ، صفة أخرى وهي فقدانها لهويتها القومية والوطنية نتيجة اتحادها الوثيق مع الاحتكارات الأجنبية ولعل أبرز مثال على ذلك تأسيس الاتحاد المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ ، الذى جمع بين الرأسمالية المصرية ورأس المال الأجنبى فى مصالح مشتركة ، بالإضافة إلى الخاصيتين السابقتين ، فإن الرأسمالية المصرية كانت تسعى إلى تدوير رأسمالها فى المشروعات غير الانتاجية مثل شراء الأراضى وبناء الفنادق والمطاعم والملاهى والاشتراك فى عمليات التهريب والمضاربات ، تلك المجالات التي تدر عائداً سريعاً وقاحشاً (١) .

وعلى ما تقدم يمكن القول أن هذه الطبقة التي نمت على وسادة الرأسمالية العالمية كانت ذات مصالح مترابطة معها ، بل ومتمكنة على المصالح الامبريالية ، ثم انخرطت فيها . بمعنى آخر أن علاقات الإنتاج التي كانت الطبقة المسيطرة تسيطرها لاستقلال الجماهير الشعبية ، كانت علاقات مكملة لبنية التبعية ، إذ كانت ترتبط عضويًا بتبعية مصر للسوق الرأسمالي العالمى ، ومعتمدة بصورة خاصة على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية أحادية الجانب مع بريطانيا (٢) .

وبالنسبة للفئات الوسطى البينية فى المجتمع المصرى التي تتسم بالتنوع وبكثرة العدد ، بل وبالتعقيد والتشابك ، نجدها تتكون من صغار رجال الصناعة وصغار التجار ، والحرفيين ، وجزء من الفلاحين ، والمتقنين ، والأطباء ، والضباط ، ورجال الأعمال الحرة ، والمحامين ، والفنانين ، والكتاب وغيرهم (٣) . لقد كان الوضع البينى فى مصر فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٥٢ جلياً وواضحاً ويتسم بعدم الاتصال بين مستوياته ، ولكن بحكم موقعة الوسطى فهو يجعل من نفسه سداً فاصلاً بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية ، أو بمعنى آخر تجد نفسها على تقاطع ساقين أحدهما يمثل الماضى والاخر يمثل المستقبل

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤٦ .

(٣) M.Berger " the Middle class in Arab world" , in : W.Laquer (ad.) the Middle East in transition , p.51-52.

المحزون (١) . ولكن أهم ما يميز هذه الفئات المتوسطة أنه يصعب جمع شملها ، وكذا تكاتفها واتحادها وانصهارها في بوتقة واحدة ، وخاصة من وجهة نظر تكوين التنظيمات الطبقيّة الخالصة . وهذا ما جعل أحد الكتاب يذهب إلى أن هذه الخاصية هي ما تجعل هذه الفئات معينا للأحزاب المناهضة للامبريالية في أستلهاهم كوادرها السياسية (مثل التنظيمات الشيوعية والوفديين اليساريين) ، أو الموالين للفاشية من حيث أساليبها التنظيمية (مثل مصر الفتاه أو الأخوان المسلمين وغيرها) (٢) .

إن تطور العلاقات الانتاجية في مصر التابعة باتجاه علاقات السوق أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين ، وبدرجة خاصة وقت الحرب الثانية ، والنمو الكبير لأعداد سكان المدن ، وزيادة أعداد المشروعات التجارية والصناعية ، وتطور جهاز الدولة ، وتضخم أعداد أفراد الجيش ، والبوليس ، وتطور نظم التعليم المتوسط والعالى ، أدى بالإضافة إلى تعاضم حجم الطبقة العاملة إلى النمو المضطرد للبرجوازية الصغيرة في المدن وبلتقى البرجوازية الصغيرة . ففي عام ١٩٣٧ تزايد عدد الأطباء من ٣٢٢ ألف حتى ٧٠٠ ألف في عام ١٩٤٧ . وازداد عدد المدرسين من ٣٥ ألف إلى ٥٢ ألف في عام ١٩٤٧ .

أما الكتاب والصحفيين فقد تزايدوا من ١٢ ألف في عام ١٩٣٧ إلى ٨٢ ألف في عام ١٩٤٧ ، وازداد عدد المهندسين من ٨٤ ألف حتى ١٥٨ ألف في عام ١٩٤٧ ، الموظفون من ١٠٢٣ ألف إلى ١٢٧ ألف في عام ١٩٤٧ لقد كانت هذه الفئات من وجهة نظر " راشد البراوي " هي الطبقة الثورية الجديدة التي حملت الأفكار الثورية نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثقلت كاهلهم نتيجة لاستغلال رأس المال الكبير المحلي والأجنبي (٣) .

إن التركيبة المعقدة التي تكون الفئات البينية أو المستثيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتي " ، تمثل في التاريخ السياسي الاجتماعي المصري أكبر قوة ثورية مناهضة للامبريالية في المجتمع المصري خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان يقترب من خصائص هذه الفئات : الفلاحون المتوسطون سواء من حيث ميولهم وأيديولوجيتهم . وإذا كنا نتحدث عن ثورية الطبقة الوسطى فينبغي ألا يفوتنا الحديث عن مثقفي البرجوازية الصغيرة . وجدير بالذكر ان نور البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى أخذ في التطور منذ إنتهاء

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢

(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٧

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٤ - ٤٥

الحرب العالمية الثانية نتيجة الأوضاع الاجتماعية السائدة التي جعلتها تلعب دور القائد في النضال الوطني من أجل الاستقلال (١) .

وإذا كانت انتفاضة ١٩١٩ قد ساهمت في بروز الوعي الوطني لدى الفئات الوسطى ، فإنها أيضا ساهمت في بزوغ الجناح الصناعي والتجاري منها نتيجة نتيجة ظروف الحرب العالمية الأولى . ونتيجة للرواج الذي أصاب البرجوازية الصغيرة نجد أن عدد المنشآت الصناعية نجد أن عدد المنشآت الصناعية ازداد من ٧٠٢٠٠ منشأة في عام ١٩٢٧ إلى حوالي ٩٢ ألف منشأة في عام ١٩٣٧ . ثم في نهاية عام ١٩٤٤ بلغت حوالي ١٢٩٢٠٠ كان من بينهم حوالي ٢٢٠٢٢٠ مصنعا يعملون بالانتاج ، أما الباقي فكان يعمل بالإصلاح والصيانة . وبالنظر إلى الجناح التجاري ، فإن هذا الجناح أصابه ازدهار ملحوظ يدلنا عليه جملة المتاجر التي بلغت حوالي ١٣٨٦٧٥ في عام ١٩٣٧ . وقد ارتفع هذا العدد بعد عقد كامل إلى ١٥١٩٤٢٣ متجرا ، كان من بينها حوالي ٣٥٧٨ للأجانب أي بنسبة ٩٧٨ : ٢٢ ، وهذا ما يوضح نسبة العنصر المصرى وسيادته ، بعد أن كان مقصورا على الأجانب (٢) .

ولكن برغم أن أعداد الطبقة الوسطى قد شهدت تطورا ملحوظا ، إلا أن الوضع الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة كان مزعزا للغاية . ونستدل على ذلك من الزيادة المستمرة في أعداد المفلسين من التجار . ففي عام ١٩٤٨/٤٧ بلغ عدد الحالات ٣٠ حالة ، وفي عام ١٩٥١/٥٠ ازدادوا إلى ١٠٩ حالة ، ومن يناير ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ بلغت عدد حالات الإفلاس إلى حوالي ١٤٤ حالة . وجدير بالذكر أن أغلبية هذه الحالات التي تعلن إفلاسها غالبا ما تتحول إلى عمال أو اشباه بروليتارية ، وأن الأوضاع الاقتصادية المتردية التي ساهمت في ذلك ليست وقفا على أصحاب الحرف ، ولكن أثر هذا الوضع على موظفى الحكومة والقطاع الخاص الصغار والمتوسطين الذين عانوا من قسوة العمل وضالة الأجور وصعوبة الترقى والتدرج في السلم الوظيفى .

أما فيما يتعلق بالجناح الزراعى للطبقة الوسطى الذى يشكل قوة اجتماعية ويلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء فى الريف أو المدينة . فهي بحكم موقعها الوسطى تعتبر جزءا هاما من البرجوازية المصرية وهذا الجناح يعد أكثر ارتباطا بالريف ، فهو يختلف عن كبار ملاك الأرض الذين تعتبرهم غائبون عن الأرض ، ويتخذون من

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٤ . وأيضا : أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ - ١٣٨ .

الأرض ميدانا للاستثمار ، ويتركز طموحها في جمع الأراضى وتوسيع ملكيتها ، ومحاولة استخلاص فائض اقتصادى من المستأجرين والعمال الزراعيين ، ودائما ما تسعى للتطلع إلى الانخراط فى الطبقة البرجوازية الكبيرة . وهذا الجناح الزراعى ينقسم إلى كتلتين من حيث الملكية ، واحدة نعتبرها من الملاك الأغنياء نسبيا (من ٢٠ الى ٥٠ فدان) ، وأخرى دنيا تملك من ٥ إلى ٢٠ فدان ، وهذه الكتلة يسوء وضعها بشكل مستمر ، لذا نجد الأخيرة تمثل إحدى القوى الثورية فى الريف ، والأكثر التصاقا بأفكار القوى البروليتارية . فإذا كانت الكتلة الأولى بحكم موقعها وتطلعاتها تعد جزءاً متمماً للبرجوازية الكبيرة ، فإن الثانية بحكم توجهاتها وظروفها تدخل فى عداد القوى الوطنية الراديكالية (١) .

وبالنسبة للجماهير البروليتارية وأشباههم ، فنجدهم يشكلون الأكتية العديدة فى الريف أو فى المدينة ، والذين يقع عليهم الاستغلال من كل جانب . وبالنظر إلى طبقة الفلاحين التى خرجت من تحت ريقه العلاقات شبه الاقطاعية التى كانت تعمل على بقائهم فى الأرض وتجذبهم إلى مالكا ، نجدهم مجمدين من كل ما يمكنهم من القيام بأى عمل مستقل ، ولا يملكون سوى بيع قوة عملهم ، ويمثلون ثلث سكان الريف . وهناك أيضا من الفلاحين الذين يملكون قدرأ ضئيلا من الأرض التى تميزهم عن المعدمين من الفلاحين ، ولكنهم لا يختلفون كثيرا عن سابقهم ، إذ يتحنون معهم فى بيع قوة عملهم . وتشكل هذه الفئة حوالى ٦٪ من سكان الريف . وعلى الرغم من الكم الكبير من أعداد الفلاحين ، إلا أن أكثر من ثلثهم بقى نون عمل وخضع لشروط قاسية فى الحياة . وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن فقراء الفلاحين شكلوا حوالى ٧٢٪ من مجموع الفلاحين ، وتكونت من فقراء الفلاحين مع جزء من المعدمين فئة تزده الأرض بنظام المشاركة بلغ تعدادها من ١٧ إلى ٢ مليون فلاح . وبالإضافة إلى ذلك كان يوجد طبقة واسعة من الأجراء والعمال الزراعيين تقدر أعدادهم بحوالى ١٩٠٨٠٠٠ فى عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٤٧ بلغوا ١٧٤٣٠٠٠ فلاح (٢) .

والحقيقة أنه نتيجة للفقر المدقع والحاجة الشديدة التى لاقاها الفلاحون فى الريف ، تكون فى النهاية تيار هجرة قوى إلى المدينة مجرد من كل رأس مال ، ومن كل وسيلة للعمل أو حتى من أى عمل ثابت . والواقع أن الخروج الريفى إلى الحضر حينما تم فى بداياته كان هربا من الحاجة والفقر وسعيا وراء العمل والمال وبريق المدينة . ولكن لم يكن حال المهاجرين إلى المدينة أسعد حظا ، إذ ظل يطاردهم الفقر والمرض ، ويقى ثلث من هاجر دون عمل . وحتى من

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

عمل منهم فلم يجد سوى القطاعات الهامشية أمامه لكي تستوعبه ، وهؤلاء جميعا كانوا يشكلون أكثر من نصف سكان المدن . ويرى محمود حسين أن هؤلاء يعبرون عن وضع انتقالى محجوز . فكما أن الطبقة المسيطرة متجهة إلى طريق الرأسمالية نون أن تصلها ، فإن هذه الجماهير فى طريقها إلى البروليتاريا نون أن تكون فى وسعها أن تكون بروليتارية . ويرجع ذلك بالضرورة إلى عجز النظام السائد عن استيعابها فى سياق إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال . ويرى محمود حسين أنه برغم أن هذه الطبقة تقف بعيدا عن إطار العلاقات الطبقيّة ، إلا أنها تشترك مع الطبقات المستقلة ، فهى بحكم موقعها خارج النظام فهى قادرة على إداثته ، ومن ثم تغييره بالعنف . وبمعنى آخر فهو يرى أنها قوة ثورية مخزونه بمقدورها تدمير هيكل الدولة من خلال الثورة (١) .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن جانب الريف فى القاعدة الهرمية للمجتمع فى الفترة الممتدة من عام ٣٠ حتى عام ١٩٥٢ ، فيتبقى لنا فى هذا الإطار إلقاء الضوء على الجانب الحضرى من نفس القاعدة . والواقع أن البروليتاريا الصناعية كانت لا تشكل سوى ١٠٪ من سكان المدينة ، وحوالى ٣٪ من مجموع السكان . وعلى الرغم من ضآلة أعدادها ، إلا أنها تتبوأ مكانا متميزا فى المجتمع من حيث تجميعها فى وحدات إنتاجية مركزة أو نسبية ، ومتصلة بوسائل الإنتاج الميكانيكية . بمعنى آخر أنها على خلاف الفئات الفلاحية ، فهى قادرة على القيام بنشاط جماعي ، إذ لا تتمتع بأى ملكية تشق صفوفها ، أو أى ملكية تخلق لبعضهم نوعا من التمايز الاجتماعى ، لذا نجدها قادرة على تجاوز الفردية وإبراز مصالحها والوعى بها . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد ، هو أن الطبقة العاملة المصرية نشأت فى وعاء البرجوازية سواء المحلية أو الأجنبية ، الأمر الذى يعنى أنه مع كل نمو للرأسمالية كانت الطبقة العاملة تنمو أيضا .

لقد ازدادت صفوف الطبقة العاملة الصناعية وتطورت بنيتها خلال الفترة بين عشرينات وأربعينات القرن العشرين ، نتيجة التطور الحادث فى الصناعة الآلية الكبيرة (المصنعية) ، ولقد اتضح هذا بشكل ملحوظ فى تطور المصانع أو المؤسسات الصناعية المصنعية ، التى تحددت فيما قبل باستخدام عشرة عمال فاكثُر واستعمال محرك ميكانيكى أو أكثر . ويوضح الجول رقم (٨) تطور العمال المأجورين فى الصناعة وتطورهم فى مؤسسات الصناعة الآلية الرأسمالية حسب أحجامها . لقد ارتفع جملة المؤسسات التى تستخدم عملا مأجورا فى

(١) المرجع السابق ، ص ٥٢ - ٥٦ .

الصناعة بمعدل أكبر قليلا عن تلك المؤسسات التي تم تصنيفها كمصانع تستخدم الآلات والعمل المأجور وذلك بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، ويدل ذلك على تضخم صفوف الطبقة العاملة الصناعية في بنية تأخذ الصفة الانتقالية غير المصنعية . وفي المقابل انكمش بوضوح إجمالي المؤسسات التي تستخدم عملا مأجورا في حين أن مؤسسات الصناعة المصنعية نمت عدديا بمعدل كبير ، وازدياد العمل المأجور بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٤٧ ، وهذا يدل بوضوح على توسع صفوف الطبقة العاملة الصناعية في إطار بنية يتعاظم فيها قوة وجود البروليتاريا الحديثة المصنعية . ومن المهم أن نعي أن تعاضم صفوف الطبقة العاملة الصناعية لا يتماثل مع ارتفاع بنية هذه الطبقة . إن العقد الممتد بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ يوضح مدى تطور الرأسمالية في الصناعة ، ولكن عن مستويات مختلفة لهذا التطور . إن بدايات تشكل وتبلور الرأسمالية التي تتضح في تزايد أعداد الفئات الانتقالية من العمل المأجور ، يعكس أيضا نمو البروليتاريا في المؤسسات المصنعية التي ازدادت بواقع ١٢٥٪ في عام ١٩٤٧ ، بينما في عام ١٩٢٧ كانت حوالي ٦٠٪ ، في مقابل عدد المشتغلين الذين بلغوا حوالي ٧١٫٨٪ في عام ١٩٤٧ ، بينما كانوا في عام ١٩٢٧ حوالي ٤٩٫١٪ (١) .

جدول رقم (٨) يوضح تطور العمل المأجور في المؤسسات الصناعية
(*) ٢٩٢٧ - ١٩٤٧

متوسط عدد العمال في المؤسسة	المؤسسات التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر					جميع المؤسسات التي تستخدم العمل المأجور				السنوات	
	التغير %	% إجمالي	الف مشتغل	التغير %	% إجمالي	عدد المؤسسات	التغير %	الف مشتغل	التغير %		عدد المؤسسات
٤١	-	٤٩٫١	١١٠	-	٦٫٢	٢٦٥٢	-	٢٢٤	-	٤٢٩٫١	١٩٢٧
٦١	٥٠٫٠	٥٨٫٥	١٦٥	١٫٣	٦٫١	٢٦٨٧	٢٥٫٩	٢٨٢	١٫٩٤	٤٣٧٣٧	١٩٣٧
٧٩	٦٠٫٦	٧١٫٨	٢٦٥	٢٤٫٥	١٢٫٥	٣٣٤٦	٢٠٫١	٢٦٧	٢٨٫٩-	٢٦٧٤١	١٩٤٧

(*) المصدر : طه عبد العليم طه ، بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(١) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

وبرغم زيادة عدد العمال الأجراء فى جميع المؤسسات الصناعية بحوالى ٢٥٩٪ بين العامين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، وحوالى ٣٠٪ بين العامين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، فإن نسبتهم لم تتجاوز ٥٨ر٥٪ فى عام ١٩١٧ . أما فى عام ١٩٤٧ فقد بلغت نسبتهم ١٣ر٥١٪ ، من جملة المشتغلين فى الصناعة والتعدين فى العامين المذكورين . ورغم زيادة الأجراء فى مؤسسات الصناعة المصنعية خلال العقدين الممتدين بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ بحوالى ٥٠٪ و ٦٠ر٦٪ ، فإن نسبتهم لم ترتفع عن ٣٤ر٢٪ و ٣٧٪ من جملة المشتغلين بالصناعة ، وهذا يعكس من جهة أخرى تعاضم وجود النظام المصنعى للإنتاج الرأسمالى وتعاضم صفوف العمال المأجورين . ويجدر بنا الإشارة إلى أن هؤلاء جميعا كانت لهم أجورا متدنية نتيجة الاستغلال الربوى والمنافسة الأجنبية .

وبالنظر إلى متوسط أجر العامل فى الصناعة نجد أنه زاد من ٢١ر٩ جنيها فى عام ١٩٣٧ إلى حوالى ٦٠ جنيها فى العام ١٩٥٢ ، وزادت أجورهم النقدية من حوالى ٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٧ ، ثم فى عام ١٩٥٢ بلغت حوالى ١٦ر٤ مليون جنيه . وعلى الرغم من أن الدخل القومى للبلاد قد ارتفع من ١٥٩ مليون جنيه إلى ٨٣٩ مليون جنيه ، إلا أن نصيب العمال من الأجر فى الفترة ذاتها حقق انخفاضا ملحوظا (من ٢٧ر٢٪ الى ٢٠ر٣٪) . لقد جرى إفقار نسبي للطبقة العاملة ، ويتضح ذلك بشكل جلى من ارتفاع الرقم القياسى للنفقات المعيشية فى هذه الفترة (١٠٠ فى عام ١٩٣٩ وفى عام ١٩٥٢ - حوالى ٣٣٠) وهبوط الأجر الحقيقية بنسبة ١٨ر٧٪ (١) .

وإذا كان عام ١٩٣٠ يمثل علامة مضيئة فى تاريخ الطبقة العاملة سواء على المستوى الاجتماعى والوطنى ، وحتى التنظيمى ، فإن عام ١٩٣٠ يمثل بداية جديدة فى تاريخ الطبقة العاملة ، خاصة ما كان ينتظرها من جراء الأزمة الاقتصادية التى تأثر بها المجتمع المصرى . لقد خلقت الأزمة صعوبات قوية فى حياة الطبقة العاملة نتيجة لارتفاع الأسعار ، ونتيجة لكساد الأعمال ، الأمر الذى دفعهم إلى التصادم مع اتحاد الصناعات المصرى برئاسة اسماعيل صدقى الذى وقف بجانب الرأسمال الوطنى والأجنبى حفاظا على مستوى أرباحهم . وإذا كان اسماعيل صدقى واتحاد الصناعات المصرى عملا على حماية الصناعة المصرية وتعزيد الرأسمالية المصرية ، إلا أنه - أقصد صدقى - وقف موقفا مناهضا للحركة العمالية ويتضح ذلك فى فقدان العمال لحقوقهم وخاصة ما يتعلق بزيادة الأجر فى مواجهة الغلاء ، وارتفاع الأسعار (٢) .

(١) طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ٢٠٢ .

(٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ٢٩ - ١٩٣٩ ، ص ٩ و ص ١٥

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لاستقطاب حركة البروليتاريا الصناعة في مصر ، سواء من رجال القصر أو من الساسة والأحزاب ، إلا أن القواعد العمالية كانت تتحرك بطريقة ذاتية بعيدة عن حركة هذه الجماعات صاحبة المصالح الاستراتيجية . لذا نجد أنه برغم قسوة الحكومات التي قامت وخاصة حكومة صدقي ، إلا أن النقابات العمالية قد ازدادت بصورة كبيرة ، الأمر الذي جعل الخوف يدب في نفس الحكومة ، خاصة بعد اشتداد حركات الإضراب التي تنظمها النقابات العمالية ، التي انتشر تكوينها مع ازدياد المشروعات الصناعية والتجارية ، وعلى وجه الخصوص غداة صدور قانون الاعتراف بنشوء النقابات (١) . وبإلقاء نظرة على تطور الحركة النقابية في مصر ، يتضح أن عدد النقابات في مصر وصل إلى ٢٨ نقابة في عام ١٩٣٢ وتضم أكثر من ١٠٠٠ عامل ، بعد أن كانت في أوائل عام ١٩٣٠ حوالي ثلاث نقابات ، وفي عام ١٩٤٤ بلغت هذه النقابات حوالي ٢١٠ نقابة تضم ١٠٢٨٧٦ عامل . ويعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد عدد النقابات تراجعاً إذ انخفض إلى ١٨٩ نقابة تضم عمالاً يقدرون بحوالي ٨٩٥٦٠ . ولكن بعد عام ١٩٤٧ تواصلت عملية تكوين النقابات إذ نجدها في عام ١٩٤٨ بلغت حوالي ٤٧٨ نقابة ، وفي عام ١٩٥٠ بلغت ٤٩١ نقابة ، وفي عام ١٩٥٢ أصبحت حوالي ٥٦٨ نقابة تضم حوالي ١٥٩٦٠٨ عامل ، أي أنها زادت في حوالي عقدين بنسبة تقدر ٩٣٣٪ (٢) .

وجدير بالبيان أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة للظروف الموضوعية والذاتية الدولية والمحلية وتنامي أعداد الطبقة العاملة وكذا تنظيمها ووعيها ، طرحت الطبقة العاملة نفسها كقوة سياسية وطنية ثورية مؤهلة لأن تلعب دوراً متميزاً في النضال الوطني . وفي ظل هذا نجحت في إقامة تحالف وطني وثوري مع القوى الوطنية الأخرى وخاصة مع المثقفين ، ودلالة ذلك ما تجسد في تشغيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في عام ١٩٤٦ التي ساهمت في النضال الوطني ضد الاحتلال الإنجليزي والقوى الرجعية والمحلية (٣) .

(١) حول تاريخ إضرابات الطبقة العاملة انظر :

- أمين عز الدين ، المرجع نفسه ، ص ٢٤ - ٢٥

- رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ١١٤

(٢) المرجع السابق .

(٣) L.Lakhdar , " the development of class struggle in Egypt" , in : Khamsin , p.47

وأيضاً : مجموعة من المناضلين المصريين ، الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة في مصر : تحليل وثائقي ، ص ١٢ - ١٥ .

نخلص مما سبق أن نمو الحركة العمالية وازدهارها ترتبط بالضرورة بتطور وازدهار الصناعة وما يتبعه من تعقد العلاقات بين العمل ورأس المال . فإذا كانت التعريفية الجمركية وظروف الحرب العالمية الثانية قد ساعدت في التوسع في سوق العمل ، فإن هذه الظروف ساعدت في تردى الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة . لقد عانت الطبقة العاملة من استغلال مزدوج من جانب العناصر الرأسمالية المحلية والأجنبية على السواء ، وتتكروا الحكومة لحقوقها . كل ذلك فرض على الطبقة العاملة العيش في فاقة وعوز شديد وسوء صحة ونقص وسوء في التغذية . والمتطلع للأجور يجد أنها كانت منخفضة وظالمة خاصة في ظل ارتفاع مستويات المعيشة . كل هذه الأمور ساعدت في بروز الوعي الطبقي لديهم وتحولهم من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها ، رلبس أدل على ذلك من مطالباتهم المتكررة برفع الأجور وحققهم في الضمان الاجتماعي والتنظيم النقابي وكذا اشتراكهم في الحركات الوطنية . لقد تفاعلت الطبقة العاملة مع الأحداث السياسية حينما اشتد وبرز وعيهم الطبقي ، ولكن نون أن تلعب نورا ثوريا مؤثرا يعمل على الانتقال بالبنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز على حد تعبير " محمود حسين " ، وهذا ما يفسر قيام طبقة أخرى غيرها بتغيير النظام الملكي القائم عشية يوليو ١٩٥٢ .

ثانيا - البناء الطبقي في الحقبة الناصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ .

يثور جدل حاد بين الدارسين حول تحديد طبيعة علاقات الإنتاج في الفترة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، فمنهم من يذهب إلى أنها استمرار للنمط الرأسمالي التابع خاصة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ . والبعض الآخر يرى أن هذه الفترة عرفت مرحلتين متميزتين ، الأولى مرحلة التدخل المباشر في النظام الاقتصادي من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ ، والثانية مرحلة رأسمالية الدولة من عام ١٩٦١ حتى نهاية الفترة الناصرية . وفريق ثالث يرى أنها مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية ، ونفر آخر يذهب إلى أنها رأسمالية الدولة القائدة . وعلى النقيض من كل هؤلاء فهناك من يرى أنها توصيف لرأسمالية الدولة التابعة .

لقد عرفت المرحلة الأولى من تجربة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التدخل المباشر من الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية وعلى الأخص عمليات التصنيع . والواقع أن مجموعة الضباط الأحرار الذين جاءوا إلى الحكم لم يكن في جعبتهم سوى المبادئ الستة التي بها عملت على تقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الزراعية ، بهدف إعادة تشكيل نمط العلاقات السائدة ، وتهيئة المناخ للاستثمار في الصناعة ^(١) . ولكن برغم ذلك فإن النظام الحاكم ظل يعمل في إطار

(١) نادبة رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، في عادل حسين " مشرفا " ، التنمية العربية ..

الواقع الراهن والمستقبل ، ص ١٨٧ .

الإنتاج القائم عشييه حركتهم ، لذا نجدهم أمام ذلك عملوا بسرعه على شق صفوف القوى السياسية (الأحزاب) القائمة وقمعوا التشكيلات النقابية والسياسية (١) .

وعلى هدى ذلك يمكن الزعم بأن هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٩) ما هي إلا فترة كروفر حول اتجاه عام هو الاتجاه الرأسمالي . ويبدو أنه قد وقعت بعض التغيرات في هيكل البنية الاجتماعية ، إلا أن هذه التغيرات لم تغير النظام القائم برمته . ويمكننا إرجاع ذلك إلى قدره القوى الرأسمالية على التكيف مع الواقع الجديد وسعيها إلى تفريغ خطوات التغير من مضمونها الحقيقي ، وكذا الضعف التنظيمي للقوى المضادة للتوجه الرأسمالي . وعلى ذلك فإنه برغم التغيرات التي حدثت بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، إلا أن النظام الاجتماعي الذي عرفته مصر حتى النصف الثاني من الخمسينات لا يتعدى كونه نظاما للرأسمالية التابعة ، والذي فيه يتم تدعيم القطاع الخاص نون أدني تغير (٢) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الفترة الأولى من حركة يوليو ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينات تميزت بمشاركة السلطة القديمة عشييه ١٩٥٢ (تحالف كبار ملاك الأرض ورأس المال الكبير والاحتكارات ورأس المال الأجنبي) ، وبين العسكريين قادة حركة يوليو ١٩٥٢ ، أو قل أنه سادت ما يسمى بازواجية السلطة . إن المشاركة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة لدليل دامع على استمرارية الظاهرة الرأسمالية في المجتمع المصري بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، وكذا تعد عاملا مهما في تفسير استمرارية الظروف الموضوعية والذاتية السائدة قبل يوليو ١٩٥٢ ، وعدم حدوث تغير واضح في الطبيعة الطبقيّة للعلاقات الإنتاجية وإلغاء كل أوامر العلاقات الاستغلالية . لقد شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر في هذه الفترة تعايشا لأشكال متعددة بل ومتناقضة من أساليب الإنتاج ، وترباطا عضويا بين البرجوازية المصرية الجديدة والسلطة القديمة (٣) .

وبالنظر إلى طبيعة نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية السائدة في مصر من عام ١٩٥٦ حتى نهاية حكم الناصرية ، نجد أن هذه الفترة تتميز ببداية تقوية سلطة الدولة واحتكارها السياسي الداخلي خاصة بعد أن تدعمت عن طريق فشل العدوان الثلاثي على مصر ، واكتساب

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) ابراهيم العيسوي ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " في : الفكر الاستراتيجي (مجلة) ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) ط . ث شاكرا ، المرجع السابق ، ص ٧ - ٩ . وانظر أيضا ، نادية رمسيس ، " أفانق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، ص ٥٥ .

درجة من الاستقلال الاقتصادي ، وفرض سيطرة الدولة على مناحى الحياة الاقتصادية ، ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التي عملت الدولة على تدعيمها .

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة منذ عام ١٩٥٦ قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عملية التمييز ، ودخلت فى عمليات التوجية الاقتصادى، فإنها تكون قد اختارت ما يسمى بطريق رأسمالية الدولة الذى به تحتكر برجوازية الدولة والطبقة الحاكمة الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية والسياسية المؤثرة التى كانت مخولة للمشروع الخاص القيام بها . وتعد قرارات يوليو ١٩٦١ النقلة المتتمة لعملية التحول إلى ما يسمى برأسمالية الدولة ، والتي فيها بدأت الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية القوقية فى المجتمع إلى جزء من علاقات الإنتاج ، أى من قاعدة المجتمع الاقتصادية . بقول آخر أن الدولة أضحت تقوم بتوجيه النشاط الأنتاجى والتحكم فى عملية الانتاج ، وكذا فى توزيع الفائض الاقتصادى^(١) .

وعلى الرغم من قيام الدولة بعملية توزيع الفائض الاقتصادى والتحكم فى العملية الإنتاجية ، إلا أن القطاعات التى خضعت للملكية للدولة كانت العلاقات الإنتاجية فيها تحمل طابعا مزوجا سواء من حيث الشكل أو الموضوع . فهى من حيث الشكل اكتسبت ملمحا اشتراكيا ، أما من حيث الموضوع فقد اتخذت طابعا رأسماليا ، أى أنها كانت علاقات رأسمالية من حيث المضمون ، لأن السيطرة الفعلية على العملية الإنتاجية من قبل المباشرين أو حتى ممثليهم الحقيقيين لم تتحقق ، كما أن السلطة السياسية بقيت فى يد عناصر أخرى غير الجماهير ، وأن العمال ظلوا بعيدا عن الإدارة الفعلية لعملية الإنتاج التى ظلت فى يد البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة أو ما يطلق عليهم بأهل الثقة^(٢) . إن هذا الدرب لايعنو أن يكون طريقا لرأسماليا فيه أوصدت الدولة المألقة لأنوات الإنتاج الطريق فى وجه الرأسمالية ، ولكنها فى الوقت ذاته لا تدفع للمنتجين إلا قيمة قوة عملهم ، وتستحوذ على الفائض وتستخدمه بالطريقة التى تحبها ، ومن ثم تبعد العمال عن العملية الإنتاجية أو حتى فى عملية إعادة الإنتاج . يعنى ذلك أن التحول الذى تم كان فقط فى شكل الملكية ، أما العلاقات الإنتاجية فظلت هى هى العلاقات الإنتاجية السائدة قبل عام ١٩٥٧^(٣) .

(١) إبراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) للمزيد حول سيطره أهل الثقة على العمليات الإنتاجية فى الحقبة الناصرية، راجع : شحاته صيام ، المرجع

السابق ص ٢٥١ - ٢٨١

(٣) إبراهيم العيسوى ، مستقبل مصر ، ص ٤٠

وعن ذلك يقول " محمود حسين " أن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى فى هذه الفترة عرفت نمط انتقالى محجوز ، لم يكن فى طريق التحول الاشتراكى ، أو يعمل وفق علاقات إنتاج اشتراكية ، لأن العامل الحاسم فى تحديد طبيعة الإنتاج فيه ، هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين - أى الطبقة العاملة وحلفائها من الشرائح المختلفة - على السلطة السياسية (سلطة الدولة) ، وعلى الفائض الاقتصادى . ووفقا لذلك فإن علاقات الإنتاج كانت اشتراكية من حيث الشكل ورأسمالية من حيث المضمون (١) .

وفى ضوء التحديد السابق لطبيعة علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع المصرى من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، فإننا سوف نركز فى السطور القادمة على تحديد البنية الطبقيّة فى الفترة ذاتها .

فعلى الرغم من أن حركة يوليو ١٩٥٢ تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم ولى وآخر جديد ، وإن تغييرات واضحة أصابت النظام الحاكم ونظامه ، إلا أنها فى الوقت ذاته لم تقض نهائيا على الفوارق الطبقيّة فى المجتمع المصرى . بمعنى آخر أنه على الرغم من أن حركة يوليو فى مهبها حاولت إنهاء الدعامات الاقتصادية لكبار ملاك الأرض عن طريق تفتيت الملكية الزراعية ، إلا أنها لم تلغ التمايز الطبقي . لذا يمكن القطع بأن البناء الطبقي فى هذه الفترة - مرحلة الحصول على الاستقلال الوطنى - لم يشهد تحولات كبيرة فيما خلا تغييرات محدودة فى صفوف الصفوة والعمال والفلاحين .

فمن طريق قوانين الإصلاح الزراعي توجّهت ضربات قاصمة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية ، والنفوذ السياسى والمواقع الاقتصادية التى كانت لكبار الملاك . إن إجراءات توزيع الأرض الزراعية ساهمت فى تغيير علاقات الإنتاج وخريطة الملكية . إنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي التى طبقت فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، تم توزيع ٨١٨ ألف فدان أى حوالى ١٢.٥٪ من الأراضى الزراعية على حوالى ٢٤٢ ألف أسرة تضم ١.٧ مليون فرد ، أى حوالى ٩٪ من سكان الريف فى عام ١٩٧٠ (٢) .

(١) محمود حسين ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

وفى ضوء تحديد طبيعة نمط الإنتاج القائم فى مصر فى الفترة المنحصرة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ ، نجد أن البرؤى المطروحة تتفق تماما مع ما طرحه " يوران ثريون " الذى يطلق على مثل هذا النمط باسم نمط انتاج النولة أو الدولتية . فى ذلك راجع :

يوران ثريون ، سلطة الدولة : حول ديالكتيك الحكم الطبقي ، ترجمة عبد الله خالد ، ص ١٠١ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، وأيضا لنفس المؤلف ، التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى ، ص ٢١٤ .

ومن المقطوع به أن الإصلاح الزراعى لم يقف فقط عند تحديد الملكية الزراعية ، بل أيضا شمل تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر ، وهذا جزء متمم لقانون الإصلاح الزراعى . لقد ضمنت عملية تقنين العلاقة الإيجارية الحماية القانونية للمستأجر عدم الطرد من الأرض ، ووضعت حد أدنى لمدة عقد الإيجار (ثلاث سنوات) تمشيا مع الدورة الزراعية . وفى إطار ذلك يمكن القول أنه نتيجة لإجراءات الإصلاح الزراعى حدث تغير واضح فى الخريطة الاجتماعية فى الريف المصرى ، إذ تقلص نفوذ كبار الملاك على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فى مقابل التوسع فى صفوف صغار ومتوسطى الملاك الذين دخل فى صفوفهم لأول مرة فئات جديدة من الفلاحين الذين حدث لهم حراكا اجتماعيا صاعدا . إن الحراك الاجتماعى الذى نتج عن قوانين الإصلاح الزراعى انطوى على تفاضل وتكامل جديدين . فمع تدنى طبقة كبار ملاك الأرض كان هناك ما يشبه المتوالي الهندسية لصغار الفلاحين ، أى أن الهبوط الذى أصاب الطبقة العليا فى الريف نتج عنه حراك اجتماعى صاعد لحوالى مليون فلاح (١) .

وإذا كانت القرارات التى أتت بها حركة يوليو ١٩٥٢ لتصحيح الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى قد غيرت من شكل العلاقات الإنتاجية القائمة تلك التى يتضح أثرها فى تقنيات أوضاع الملكية المركزة فى أيدي فئة قليلة من كبار الملاك ، فإن هذه القرارات لم يكن لها نفس التأثير على أوضاع متوسطى الملاك أو حتى المعدمين مثال عمال الترحيل والعمال الزراعيين الذين خرجوا من توزيع الأراضى خالين الوفاض ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حركة الخروج الريفى الحضرى هربا من البطالة ، وتحول بعضهم إلى طبقة عاملة تعمل فى القطاع الصناعى (٢) .

ويجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أنه إذا كانت الحقبة الناصرية قد استهدفت من قوانين الإصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية ، فإنها سعت أيضا إلى تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها فى مشروعات التصنيع . ولكن برغم المحاولات التى سعت إليها الحكومة لجذب رؤوس الأموال إلى التصنيع ، إلا أن البرجوازية المصرية قد عزفت عن مثل هذه المحاولات ، وذلك بهدف وضع الحكومة أمام مفاضلة ، إما استمرارية قبضتهم على الحكم أو الاستسلام لضغوط الرأسمال

(١) سعد الدين ابراهيم ، " المشروع الاجتماعى لثورة يوليو " ، فى : سعد الدين ابراهيم " محررا " مصر والعروبة وثورة يوليو ، ص ١٣٦ .

(٢) عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، ص ٢٥ .

الأجنبي والوطني ، لذا تصرف عبد الناصر من أجل إجبار رؤوس الأموال ووضعها تحت قيادته للعمل بها في إطار رأسمالية الدولة (١) .

لقد اتجهت القيادة الناصرية منذ منتصف عقد الخمسينات إلى تبني الدور النشط للدولة وللقائد السياسي كشريك في العملية التنموية ، وذلك عقب إحجام البرجوازية المصرية في الاضطلاع بدور مسئول في العملية التنموية . لذا نجد أن عبد الناصر قد أيقن تماما بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١ خطأ تصوره السابق ، فتخلى عن فكرة إعطاء البرجوازية المصرية دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، وتبنى بدلا من ذلك مفهوم الدور النشط للدولة وحكم القلة في توجيه المجتمع أو ما يسمى بتجربة الحكم من أعلى الذي وضع كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المركزية (٢) .

وتنتيجة لذلك انخفض رأس المال الجديد المستثمر في الشركات المساهمة . فبعد أن كان في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ حوالي ١١٣ مليون جنيه أضحى حوالي ٧٦ مليون جنيه في الفترة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ ، كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التي تأسست من يناير ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ لم يتجاوز ٢٧٧ مليون جنيه ، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧٣ مليون جنيه ، والبنك الصناعي بمبلغ ٢٣ مليون جنيه ، أي ما يزيد على النصف . ويجدر أن نشير إلى أن البنوك التجارية ساهمت في حجب أموالها عن التصنيع ، فرفعت احتياطها القانوني من ١٧٪ إلى ٢٢٪ ، ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية لتبلغ ٦٢٪ من أرصدها ، واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضا للأخطار والمقاولات والإسكان . فعلى سبيل المثال بلغ حجم الزيادة في رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الإسكان بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ حوالي ١١٤ مليون جنيه . فبعد أن كانت في عام ١٩٥٤ حوالي ٤٠ مليون أصبحت في عام ١٩٥٥ حوالي ٤٧٣ مليون جنيه ، ثم في عام ١٩٥٦ حوالي ٥١٤ مليون جنيه . ورغم كل ذلك فقد اتجهت عمليات التمركز والاستيلاء على الفائض لصالح الرأسمالية الكبيرة ، ودلالة ذلك أن المشروعات الصناعية الكبيرة ازداد نصيبها من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧٪ عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٦٣٪ عام ١٩٥٦ ، ثم في عام ١٩٥٩ بلغت حوالي ٦٧٪ ، أي بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٥٢ ، كما بلغت الأرباح التي حققتها الشركات المساهمة بين عامي ١٩٥٩/٥٨ حوالي ٤٤٢ مليون جنيه أي بمعدل ٣٥٪ (٣) .

(١) أفغيني بريماكوف وايفور بيليايف ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢) محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري : دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ، ص ١٩١ .

(٣) ط . ث . شاكرا ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية قد سعت إلى إفساح الطريق إلى نمو وازدهار الرأسمالية المصرية ، وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أخذت الطريق تماما من كل منافسة أجنبية غداة حركة التمسير ، إلا أن رأس المال الخاص ظل على ما هو عليه دون أن يتحرك ، أو أن يلعب دورا هاما في عملية التصنيع . لذا نجد أنه في عام ١٩٥٧ حينما تأكدت الدولة بأن طريق القطاع الخاص غير آمن ، نجدها سعت إلى التدخل بقوة في قيام المشروعات الصناعية المستقلة ، وكان أبرز دليل هو إنشاء المؤسسة الاقتصادية . وفي نهاية عام ١٩٥٩ تأكدت للدولة نهاية طريق القطاع الخاص ، وعلي الفور بدأت تتحرك نحو تحمل تبعات التصنيع والتنمية الحقيقية . ومن ذلك التاريخ بدأت سلسلة عملية التأميم وبدأت صورة الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية . وبعد تاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٠ تاريخا حاسما في تاريخ الرأسمالية المصرية ، ذلك التاريخ الذي طرقت صفحته بتأميم بنك مصر وسيطرة الدولة عليه تماما . والواقع أنه بهذا الفعل تكون الدولة قد سيطرت على كل الشركات التابعة للبنك ، إذ كان البنك يمتلك الجزء الأكبر من أسهم القطاع الصناعي ، وكانت الشركات التابعة للبنك تدر ما يزيد عن ٢٠٪ من مجموع الإنتاج الصناعي في مصر ، ونحو ٥٠٪ من صناعة النسيج . وإذا كان ذلك التاريخ بداية أفول نجم الرأسمالية ، فإنه يعد أيضا بداية ولادة طبقة جديدة (١) .

وعلى هدى ذلك يمكن القول أن الإجراءات التي أتت بها قرارات يوليو ١٩٦١ دشنت تحجيم الأوضاع الاقتصادية للطبقة الرأسمالية بفروعها المختلفة (الزراعية ، المادية ، الصناعية) ، ومن ثم جعلت أنوار هذه الفئات ثانوية في المناشط الاقتصادية المختلفة . وفي المقابل أدت هذه التشريعات الي تقوية وجود ونفوذ وهيمنة البيروقراطية – البرجوازية (٥) على

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٥) يستخدم معظم الكتاب الماركسيين المصريين مفهوم البرجوازية البيروقراطية ولكن وفقا للأدبيات الماركسية فإن الباحث سوف يستخدم مفهوم البيروقراطية البرجوازية على أساس أن هذا المفهوم لم يرد في أدبيات الماركسية وينطوي على خطأ شائع بين المنظرين ، فهو (أى هذا المفهوم) لكى يثبت أن البيروقراطية تحولت من شريحة اجتماعية إلى طبقة جديدة يفترض إن قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل أو بآخر ملك جماعى للبيروقراطيين بوصفهم طبقة ، ويغفل بالتالى كون الدولة البرجوازية ذاتها حسب التعرف الماركسى ملكا جماعيا للرأسمالين . ولو صح مفهوم البرجوازية البيروقراطية لعني ذلك أننا لسنا أمام طبقة جديدة وحسب، بل أيضا أمام نمط إنتاجى جديد تمتلك فيه طبقة بيروقراطية وسائل الإنتاج الجماعية . راجع فى ذلك :

- ليون تروتسكى وآخرون ، نصوص حول البيروقراطية ، ترجمة ولفيق سامر ، ١٩٨١ .

- محمد حري ، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع ، ص ٢٠٩ .

- محمود احمد السعيد ، " مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب

الثالث ، ص ١٧٣ .

المصادر الأساسية للثروة فى المجتمع ، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على السلطة منذ مارس ١٩٥٤ ، أى أصبح لها التحكم فى السلطة والثروة أو السياسة أو الاقتصاد .

لقد فتت النظام الناصري مجمل التكتلات بين الطبقات المحلية والأجنبية التى كانت تسيطر على المواقع الهامة فى التشكيلية الاجتماعية المصرية ، إذ تم تفكيك التحالف المسيطر المؤلف من كبار الملاك المصريين ونظرانهم الأجانب ، ليحل محله تحالف برجوازى محلى خاضع للبيروقراطية الدولة فى إطار جديد ، هذه التحولات هى التى شكلت النمط الجديد من علاقات الإنتاج . والواقع أن ذلك يبدأ ليس كما يراه البعض من فترة قوانين ١٩٦١ ، ولكن بدءا من إنشاء المؤسسة الاقتصادية التى بها ومن خلالها قضت الدولة على الاحتكارات الأجنبية والمحلية ونقاط ارتكازها فى داخل المجتمع المصرى ، ودخول الدولة المتسارع فى عمليات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد أن القوى الاجتماعية الجديدة التى أتت كانت المستفيدة من الوضع الجديد ، إذ احتلت مكانا سياسيا متميزا ، وسلطة اقتصادية قوية اقترنت من المكانة التى كانت تحتلها البرجوازية التقليدية . وإذا كان مخاض ولادة هذه الفئات الاجتماعية الجديدة تم فى عام ١٩٥٧ غداه عملية التمسير ، فإن ولادتها تمت فى عام ١٩٦١ عقب صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، التى بمقتضاها باتت هذه الفئات المحترق الوحيد للسلطة الاقتصادية والسياسية والمسيطرة على نمط الإنتاج القائم (١) . وجدير بالذكر أنه ما أن سيطرت هذه الفئات حتى تغيرت مصالحتها الطبقيه ، فما إن أضحت الطبقة المسيطرة حتى باتت طبقة محافظة استبدلت كل خصائص الفئات البرجوازية الصغيرة بالصفات الخاصة بالبرجوازية المسيطرة ، تلك التى اصطلح عليها بالطبقة الجديدة (٢) .

رثمة رؤية ترى أن هذه القوى الجديدة تتكون من فئتين : الأولى فئة ذات جناح عسكري كانت تمثل فى البداية أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، وقد ضم هذا الجناح البيروقراطية العسكرية والكوادر العليا والفنية من القوات المسلحة والمخابرات وأجهزة الأمن . والأخرى ذات جناح مدنى وتشمل الكوادر التكنوقراطية الفنية والإدارية فى المجالات المختلفة فى الدولة ،

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٢) تسمية الطبقة الجديدة تسمية غير دقيقة علميا ، لأنها لا تشكل فيما بينها طبقة اجتماعية ، ولا تعدو أن تكون هذه العناصر خليطا من عناصر اجتماعية مختلفة ، وهى لا تزيد عن كونها فئة من البرجوازية الوطنية التى تسيطر على الفائض الاجتماعى . راجع الحوار الدائر حول الطبقة الجديدة فى :

-A. Perlmutter, "Egypt and Myth of New Middle class: A comparative analysis" , P.46-65.

-M.Halpern, "Egypt and New Middle class : Reaffirmation and New Exploration" , P. 97-108

وهذه الفئة تتميز باختلاف أحوالها الاجتماعية (١) . أما " حسن الساعاتى " ، فيرى أن المجتمع المصرى حينما نهج الإجراءات الاشتراكية خلال العقود الخمس من منتصف الخمسينات ، قد خلق طبقتين جديدتين هما ما اصطلح عليهما بالأرستقراطية والبرجوازية . ويقصد بالأولى : الأرستقراطية الحكومية التى أضحت أفضل المواطنين الذين يشغلون الطبقات العليا ويمثلون مصالح الدولة وهؤلاء يعتبرون فى رأى الحكام أفضل الناس لاحتلال أرقى الوظائف دون مراعاة لحكات الاختيار . أما الأخرى - أقصد البرجوازية - فيقصد بها الطبقة الوسطى التى لعبت وما تزال تلعب دورا هاما فى دحض النظام الإقطاعى ، والمحافظة على المساواة بين الأفراد وتأسيس الحكم الدستورى . ويجدر الإشارة بأن هاتين الطبقتين حاولا أن يظهرأ الولاء والأخلاص والتدعيم للنظام والقيادة ، فى الوثوب إلى السلطة واحتلال مراكز متقدمة فيها (٢) .

ويضيف " الساعاتى " أن أرستقراطية النظام الجديد تصبح أرستقراطية زائفة ، نتيجة أنها تسلك نفس خط الأرستقراطية القديمة ، إذ تستخدم كل الوسائل لكى تحقق المكائنة الطبقيّة التى حظيت بها من قبل . أما الطبقة البرجوازية فى وقت تطبيق الإجراءات الاشتراكية فإنها تشغل الجزء المتدنى من طبقات النظام الجديد ، ومن عمليات التشغيل التى سمحت به الدولة فى اقتصادها المخطط والتعليم الذى أعطى لهم فرص الحراك الاجتماعى ، وكذا الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضر .

وتتكون الطبقة الأرستقراطية فى المجتمع المصرى فى هذه الفترة من جماعات مختلفة تشعر بوجودها ، وهى فى ذلك تشبة كثيرا ما هو قائم فى المجتمعات المتقدمة . فهذه الطبقة فى النظام الجديد تترك بأنها تتميز عن الجماعات الأخرى . فهم يشعرون بأنهم موجودين ومميزين وأغنياء ، ومتعطرسين وطبقة ذات سلطة ونفوذ مؤثر ، كما أن أفضل عناصرها يطلق عليها " القلط السمان " the fat cats ، وهم الذين جاؤا نتيجة الإجراءات الناتجة للقرارات السيادية والسلطوية المتعددة نجد أن هذه الطبقة احتلت قمة المناصب فى مجلس الوزراء ، وكذا السلك الدبلوماسى والقطاع العام وفى الحكومة وفى بعض المؤسسات العلمية . ويذهب " الساعاتى " إلى أنه نتيجة للقرارات اليسارية فقد قدر عددهم بحوالى مليون ونصف أو ٢٤٪ من العدد الإجمالى للسكان (٢٤ مليون نسمة) .

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ - ١٤٠ .

(٢) H.El Saaty, " The New Aristocratized and Bourgeoisized : class in : Egyptian Application of socialism" in : V. Nicewenhuije (eds. Commoner, climbers..., p.196.

إن الطبقة الأرستقراطية تتكون من مجموعة تشكل مركز السلطة والقوة في مصر وهم يتنافسون ويختلفون عن الطبقات الأخرى ، وحتى فيما بينهم ، كما أن هذه الطبقة لا تعاني مثل باقي المواطنين من المشاكل التي نتجت عن التخطيط في الدولة الاشتراكية ، وأنهم يشعرون أنهم طبقة متميزة ، وأن القضية الرئيسية التي تستحوذ على تفكيرهم تتمثل في كيف يحافظون على المكاسب التي حققوها نتيجة ولائهم للتطبيق الاشتراكي . كما أن مصالحهم تتمثل بالأحرى في المحافظة على النظام الجديد وديعهم المستميت عن السلطة (١) .

أما الطبقة البرجوازية فنجدها تتكون من كل الشباب والطبقة العاملة في الريف الذين لديهم نزعة قوية للتعليم الحر في المعاهد والجامعات أو المعاهد العليا ، ومن يعمل في مراكز الدولة أو القطاع العام . ويقدر أعدادهم طبقا لتقدير " الساعاتي " بحوالي ٢٤ ألف مشغل لكل الجنسين . أما الطبقة البرجوازية في مصر فهي تشكل ١٤,٣٪ من العدد الكلي للسكان (٤٢ مليون) منذ بداية النظام الجديد ، وأن النسبة الكبيرة للطبقة البرجوازية توجد في الحضر وهم يعيشون في منطقة استقبال وجاذبة للهجرة الريفية مثل القاهرة والأسكندرية . وتعتمد الطبقة البرجوازية على تدعيم النظام الحديث ، وأنه هو الآخر يقف بجانبها ، بمعنى آخر أن ثمة علاقة جدلية بينهما ، وهي في ذلك تتناقض مع الأرستقراطية (٢) .

وإذا كانت الطبقة البرجوازية تضم الكوادر التكنولوجية والفنية والإدارية في المجالات المختلفة ، فبالنظر إلى نمو البيروقراطية من عام ١٩٦٣/٦٢ حتى نهاية الحقبة الناصرية نجد أن هناك تضخم واضح في أعدادها . ففي عام ١٩٦٢ بلغ عدد البيروقراطيين حوالي ٣١٢.٧٧٠ بيروقراطي . وفي عام ١٩٧٠/١٩٧١ بلغت ٣٨٠.٢٥٠ بيروقراطي . وقد أدى التزايد في الأورار التي تقوم بها إلى تعزيز استقلالها ، ومن ثم تعزيز مواقعها ، وأصبحت مسنولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الإنتاج القومي (٣) . كما أن فترة الستينات على وجه الخصوص شهدت تزايدا واضحا في نمو الفئات البيروقراطية من نوى الياقات البيضاء . ويتتبع تطور أهم العناصر المكونة لهذه الفئات يتضح أن اصحاب المهن العلمية والفنية في الصناعة والخدمات تزايدت بنسبة ٢٢٪ ، أما أعضاء الكادرات الخاصة فزادت بنسبة ٣٧٪ . وهذا الوضع ليس مخالفا بالنسبة لكل من يقع في دائرة الطبقة الوسطى . فما أصاب

(١) H.El saaty, op- cit., p-197 - 200.

(٢) H.El saaty, op - cit, p.200.

(٣) البيان الإحصائي للموازنة العامة للدولة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣ نقلا عن أسعد عبد الرحمن : البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

البيروقراطيين والتكنوقراط من اتساع ، أصاب أصحاب الورش والتجار والموظفين أيضا (١) . لقد نمت الفئات المتوسطة فى المجتمع المصرى وتكونت لها مصالح اقتصادية واضحة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو المتزايد فى عمليات التصنيع والتنمية التى أخذت الدولة على عاتقها إتمامها خاصة بعد أن عزفت عنها الرأسمالية . وإذا كانت هذه الفئات قد شهدت نموا واضحا فى أعدادها ، فإنها شهدت أيضا أشكالا جديدة من التمايز الاجتماعى والطبقى (٢) .

وبنظرة عامة على الوحدات البيروقراطية من بداية الثورة حتى بداية السبعينات ، نجد أن "نزوية الأيوبي" يذكر أنها بلغت ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٢٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلس قروى ، كما زاد عدد العاملين فى الشركات العامة من ٢٥ ألف موظف إلى نحو ١٢ مليون موظف فى المدة نفسها ، وصارت الوظائف العامة مجالا للتوظيف لما يزيد عن ٦٠٪ من جميع الخريجين ، وبهنا فى هذا المقام أن نذكر أيضا أنه بعد قرارات التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أضحت الغلبة للمهنيين فى القيادات العليا ، فأصبح المهندسون والاقتصاديون يمثلون ما يقرب من ٦٠٪ منها ، كما أن ٢٧٪ من المديرين فى القطاع العام كانوا ضباطا فى القوات المسلحة (٣) .

وما ينبغى أن نشير إليه فى هذا المقام أن اصطلاح الطبقة الجديدة لا ينسحب فقط على قطاع المدينة ، ولكن ينطبق أيضا بصورة أساسية على الشرائح العليا من متوسطى الفلاحين ، وخاصة الذين أثروا عن طريق الجمعيات التعاونية فى القرى ، وتحويل مشروعات الدولة التى أقيمت من أجل الفلاح لخدمة مصالحهم ، أضف إلى ذلك العمل فى مجالات الريج غير المشروع. ولايقف مفهوم الطبقة الوسطى عند هذا الحد ، بل شمل أيضا أغنياء الريف الذين حلوا محل كبار الملاك وهمينوا على مختلف المجالات القائمة فى المجتمع (٤) .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة وأشباه العمال ، فنجد أنهم لم يطرا عليهم أى تغير ملحوظ ، إذ ظلت كما هي تحت ضغوط القهر والاستغلال وكما يقول محمود حسين " ... فإن التغيرات التى أدخلت أن ذاك فى إطار إزالة الحجز نسبيا عن الانتقال الرأسمالى هى ذات طابعين ، فمن جهة كان ثمة تغيرات أيديولوجية نجمت عن النمو الرأسمالى لقطاع الدولة

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى... مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) M.Abdel - fadil, political economy of nassrism...p-89

(٣) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٢ يوليو ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

(٤) رفعت السعيد ، " الطبقة الوسطى وورها فى المجتمع المصرى " الطليعة (مجلة) ، ص ٦١ .

وضعف التقاليد والعادات والقيم السابقة على الرأسمالية ، أما التغيرات التي أدخلت على شروط استغلال الجماهير الكادحة فقد تمثلت بادئ ذي بدء بسياسة الورم المستمر فى الاستخدام ... فقد انسجمت هذه بدورها خلال سنتين أو ثلاث مع نمو القوى الانتاجية (مع بناء مصانع جديدة ومضاعفة الإنتاج ... الخ) ولكنها سرعان ما أخذت تتور فى رحاها ، أى بدون علاقة حقيقية بالنمو الاقتصادى الرأسمالى ، ذلك أن النظام منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ ، اندفع فى سياسة رأسمالية " . وفى الوقت ذاته الذى ارتفع عدد العمال الصناعيين نجد أن شروط استخدامهم قد تحسنت بنسبة كبيرة حيث قدمت لهم الضمانات ضد التسريح ، وتحديد ساعات العمل ، والضمان ضد المرض والحوادث والتقاعد وكذا التعيين فى مجالس إدارة الشركات رغم صوريته ، وإعطاء العاملين نسبة مئوية من الأرباح الصافية (١) .

ولكن للإنصاف لم انه لم يكن قد مضى على حركة ٢٣ يوليو ستة أشهر ، وقد أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ الخاص بعقد العمل الفردى ، والقانون رقم ٣١٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمل ، وقد جاءت هذه القوانين بدلا من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد بهدف تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وحماية حقوق العامل فى الأجر والأجازة ومكافأة نهاية الخدمة ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى جاء من خلال الحكومة السعدية بهدف توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتسريع الفصل فى المنازعات . أما القانون الأخير فقد جاء بدلا من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد وبمقتضاه سمح بإنشاء النقابات فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين ، وكان من نتيجته أن ازداد عدد النقابات من ٤٤٨ فى عام ١٩٥١ تضم ١٤٥١٠٨ الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ فى عام ١٩٥٨ . ثم فى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم (٩١) وبه جعل العاملين فى مهنة واحدة أن يشكلوا نقابة عامة ، وأن يكون لكل نقابة الحق فى إقامة نقابات فرعية فى المحافظات والمديريات ، وأن يشكل اتحادا عاما على مستوى الجمهورية . وفى عام ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى إلى كل عمال الجمهورية فى الهيئات والمؤسسات العامة والحكومية والوحدات الإدارية المستقلة ، وفى عام ١٩٦٤ أعطت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة بما يدخل فى اختصاصها (٢) .

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

والواقع أن مساهمات الثورة لم تقف عند حدود بلورة الطبقة العاملة في شكلها التنظيمي ، بل ساهمت أيضا في نموها العددي . لذا تدلنا البيانات أن العمال الذين عملوا في مشروعات البرنامج الأول للصناعة بلغوا ٢٢٨٠٠ عاملا . أما البرنامج الثاني للصناعة والذي تضمنته خطط ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فنجد أن العمال وصل عددهم ١٥٦٠٠ عاملا في السنة الأولى من تنفيذها . لقد بلغ عدد العمال في عام ١٩٥٢ - ٢٧٣١٥٦ ، أما أجور العمال فقد ازدادت من ٢١٨٦٤٠٠٠ ر.جنيه إلى ٥٢٣٦٦٢٠٠٠ ر.جنيه بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه . أي أن عدد العمال ازداد بمقدار ٢١٦٪ في مقابل ٦٨٤٪ زيادة للأجور . إن الإجراءات التي فعلتها الثورة تجاه العمال سواء عن طريق التشريعات الخاصة بإنقاص ساعات العمل والتعيين واستكمال البناء الصناعي والضمانات ضد التسريع والمرض والعجز ، والمشاركة في مجالس الإدارة ، ساهم كل ذلك في زيادة معدلات نمو الطبقة العاملة (١) .

وإذا كان ما سبق تعد نقاط مضيئة للحقبة الناصرية من حيث مكاسب العمال فثمة نقاط تقف معاندة لذلك ، أبرزها عسكرة الحياة العمالية منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ . إن تصرفات الحقبة الناصرية أبقت العمال قوى احتياطية تحت تصرف العسكريين والبيروقراطيين فكما كان العمال وقود الأحداث السياسية والوطنية التي عرفها المجتمع المصري ، كانوا أيضا السند الأساسي لحكومات يوليو (٥٢ - ١٩٧٠) . لقد تعرضت الحركة العمالية والنقابية لغزو من عسكر الناصرية بقصد احتوائها والهيمنة عليها ، حتى يتم تحويل هذه الحركة إلى مجرد دمية خالية من أي مضمون ثوري ديمقراطي . ونتيجة لذلك فقد عرفت أقدام الضباط طريق النقابات فديست تحت أقدامهم ، وعندما اصطدم العمال بالعسكريين علققت لهم المشانق ، فضلا عن التعذيب وقطع الأرزاق ، وإهدار الاستقلالية النقابية ، ووأد الديمقراطية النقابية ورسملة الحركة النقابية المصرية . إن هذه المحاولات التي تمت من عسكر الثورة تجاه العمال هي التي أفضت إلى تفريغ الروح الراديكالية من العمال . إن احتجاز العمال ساعد في انتشار غير العمال في كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية وحتى النقابية (٢) .

وهناك ما يطلق عليهم أشباه البروليتاريا ، أو من لا يمتنون أي مهنة أو حرفة محددة وينتمون إلى أسفل السلم الاجتماعي في المدينة ويعيشون على النشاطات الهامشية التي لا علاقة لها بالنظام الإنتاجي في المدينة . وأغلب هؤلاء من عمال التراحيل وسكان الريف الذين

(١) عبد السلام عبد الحليم ، ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) راجع في ذلك :

عطيه الصيرفي ، عسكره الحياة العمالية والنقابية ، د . ت ، ١٩٨٣ .

هاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل . ويبد أن هؤلاء يصبح من الصعوبة بمكان تنظيمهم ويتميزون بسيادة نزعات التمرد والتخريب والتدمير ، فإنهم يمكن أن يكونوا قوة ثورية متأججة إذا ما تم تجميعهم وتوجيههم بصورة تضمن حسن أدائهم الثوري (١) .

وفي ضوء الطرح السابق لمكونات البنية الطبقية في مصر الناصرية ، يمكن أن نستنتج أن المجتمع المصري في هذه الفترة شهد تعايش علاقات إنتاج كثيرة لأنماط إنتاجية متباينة . بكلام آخر هناك مستويات إنتاجية خضعت في ملكيتها للدولة تعايشت مع أخرى خاضعة للقطاع الخاص ، ولكن ثمة نمط إنتاجي سيطر بعد إجراءات ١٩٥٧ و ١٩٦١ خاصة بعد تدخل الدولة في كافة النشاط . والواقع أنه من خلال هذه الإجراءات سيطر البيروقراطيين والتكنوقراطيين على الأساس الاقتصادي للدولة . وفي ضوء هذه المقولة يمكن أن نفرق بين أربعة أجزاء للطبقة أولاً : الطبقة العليا الجديدة الخاضعة لسيطرة الدولة ، أو حسب تعريف حسن الساعاتي " الطبقة الأرستقراطية " (٢) . ثانياً : مجموعة التكنوقراط الذين يعملون في المشروعات الاقتصادية التابعة للدولة . ثالثاً : الفئات الوسطى التي جاءت نتيجة مصادرة الملكية وتوسيع سياسات الدولة لعمليات التشغيل وعملية توزيع السلع في المستويات الاجتماعية المختلفة التي امتدت حتى فئات العمال وهؤلاء يطلق عليهم " حسن الساعاتي " بالطبقة البرجوازية (٣) . رابعاً : الطبقة الدنيا لنوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة تلك الفئات التي استفادت من اتساع الدولة وسيطرتها على أنوات الإنتاج (٤) .

إن التركيبة الطبقية لرأسمالية الدولة تضم أجزاء فيما بينها تركيبة اجتماعية غير متجانسة . والمناقشة المنجزة التالية لهذا التقسيم الطبقي توضح ما تضم بينها من أجزاء :

أولاً - تعتبر الرأسمالية أحد المؤثرات الهامة لفهم المعنى الحقيقي للملكية ، والذي يستند ويقوم على معنى الانتاج باعتباره أحد المؤثرات الهامة والفاعلة في المجتمع ، وبالتالي فمن وجهة نظر الرأسمالية فإنه ينبغي أن يدافع عنها كنظام وعن حقوقها مهما كانت الأسباب . وهناك اعتقاد مفاده أن التأثير المستمر للنشاط الاقتصادي المحدد أضفى وجوده من الأهمية بمكان لثبات النظام نظراً لما بينه وبين إدارة الدولة البيروقراطية من صلة فعالة . والواقع أن عدم

(١) ط . ث . ش . شاكرا قضايا التحرر الوطني والثورة ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٢) H. El Saaty, Op. cit, p. 197.

(٣) Ibid, p. 202-203.

(٤) M. Cooper, "State capitalism, class structure ad social transformation in the third world: The case of Egypt", in: Int. Middle East Stud., p. 259.

مساندتهم لسياسة النظام يأتى من قضية أساسية ألا وهى إحلال ذلك النظام بسهولة من خلال مصادرة الملكية . إن الاعتقاد بنقد هذا النظام يأتى فى إطار كل العوامل المؤثرة فى المجتمع المصرى التى تختلف باختلاف أى جزء فى المجموعة التى تمتلك بناء القوة ، ومن ثم الملكية والثروة سواء الصناعية منها أو فى القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تقوم على مزيد من العوامل الاقتصادية ، وكذلك على اتساع حجم الرأسمالية الزراعية ووضعها الذى يقوم على العوامل السياسية .

ثانيا - الطبقة العليا الجديدة ، تلك التى حظيت بالمكانة الاجتماعية المرتفعة وسيطرت على بناء القوة ، وقبضت على السلطة فى المجتمع ، وهذه الطبقة الجديدة تتضمن الصفوة السياسية ، أى تلك الجماعة الصغيرة للجماعة السياسية العليا والعسكريين ، بالإضافة إلى الذين يحتلون قمة الهرم الاقتصادى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

ثالثا - الطبقة الوسطى التى تحتل المركز الوسطى فى الدولة ، ويقصد بها تلك الجماعات التى تعتمد على الحراك الاجتماعى ، وأن مصدر وظيفتهم ووضعهم الاجتماعى يأتى من خلال بيروقراطية الدولة والقطاع العام الصناعى . وغنى عن البيان أن هذه الجماعات دائما ما ترتبط مباشرة بالنولة ، وأن حجم هذه الجماعات غالبا ما يكون عرضة للقرارات المباشرة والسريعة لنشاط النولة .

رابعا - الطبقات الدنيا التى تعتمد فى تركيبها أيضا على تأثير النولة والنمو ، وهذه المجموعة تضم فيما بينها صغار الفلاحين والعمال فى كل من الريف والحضر (١) .

ومن خلال علاقات الانتاج والقوى الطبقيّة سابقة الذكر ، يمكن القول أنه على الرغم من أن رأسمالية النولة القائمة قد استطاعت إيجاد معدلات مرتفعة فى مجالات التنمية والتصنيع ، إلا أنها عجزت على اللوام فى الخوض فى هذه المسيرة ، إذ بقيت القوتين الأساسيتين للرأسمالية تلعب دورها فى الإفقار المتزايد للجماهير الكادحة من أجل زيادة إثراء الطبقة الجديدة . وإذا كان النظام الناصرى قد أزاح نوعا من التحالف الطبقي بين الطبقات المحلية والأجنبية فإنها أيضا أنت بتحالف جديد محوره الطبقة الجديدة والبيروقراطية السوفيتية . كل ذلك يدفعنا إلى الذهاب إلى أن السلطة الجديدة للناصرية لم تخرج بعيدا عن نمط الإنتاج القائم عشية حركتهم . حتى أن مجموعة الأفعال والإجراءات التى أخذت مسحة راديكالية فإنها حملت

Copper, op. cit., 254.

(١)

بعض الثغرات والمحابة التي قوت من فئة الرأسمالية الجديدة ، وأضعفت الفئات الكادحة . لقد سهلت هذه الإجراءات للفئات الأولى عملية التراكم الرأسمالي ، بينما أبطت الثانية تحت وطأة الاستغلال فمن طريق التحايل على القوانين والإجراءات احتفظت الأولى بقوتها الاقتصادية ونفوذها في الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد ، الأمر الذي يجعلنا نزعم أن التمايز الاجتماعي ظل يولون أدنى تغير .

حتى ان الدولة حاولت أن تضفى لنفسها مكانة خاصة ، فسعت إلى أن تظهر وكأنها مستقلة عن الطبقات المتناحرة ، أو كأن مكانها فوق هذه الطبقات ، ولكنها كانت على العكس من ذلك . ففي بعض الأوقات حاولت أن تثبت قدرتها في ممارسة القمع ضد الحركة الجماهيرية ، تلك الأفعال التي كانت بمثابة مغازلة للطبقة البرجوازية القديمة والمصالح الأجنبية القائمة ، وفي الوقت نفسه تدعيما لسلطة الدولة من الانفجار الشعبي . بكلام آخر أن الطبقة الجديدة وضعت نفسها محل البرجوازية القديمة ، فسعت إلى تدعيم موقفها ، ومن ثم تدعيم نظامها الحاكم . ففي وقت تناقص سلطة البرجوازية القديمة ارتفع شأن الطبقة الجديدة ، الأمر الذي ساعدها في توطيد مواقعها الاقتصادية الاجتماعية . لقد نجحت هذه الشريحة الطبقيّة في تكوين الثروات من خلال استغلال مواقعها الوظيفية ونفوذها وامتيازاتها الضخمة ، وراحت عناصر هذه الشريحة توظف فائض أموالها في المناشط الاقتصادية المختلفة التي تدر أرباحا سريعة وعالية . ويفسر ذلك وجود التمايز الطبقي ، وكذا يفضح زيف شعار تذويب الفوارق الطبقيّة ، وازدياد التمايز الاجتماعي والسياسي ، وتبلور الطبقات الاجتماعية مع اتساع عملية الاستقطاب الرأسمالي ، ومن ثم تعميق الصراع الطبقي^(١) . وبذا تسقط دعوة الانحياز لصالح المجموع ، وتتضح بونا برتية النظام الناصري التي تنعكس بوضوح في انحيازه للطبقة الوسطى التي أتى منها^(٢) .

وعلى الرغم من أهمية واتساع عمق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها الناصرية ، إلا أن هذه الإجراءات لم تخرج عن إطار الإجراءات الديمقراطية الوطنية خاصة وأنها لم تحدث تغييرا جذريا في الطبيعة الطبقيّة للعلاقات الإنتاجية في المدينة والريف ، ولم تجتث العلاقات الاستغلالية ، ولم تغلق الباب في وجه توالد ونمو الرأسمالية ، وظهور شرائح برجوازية جديدة ، وعدم حدوث تغيرات كفيّة في أوضاع الفلاحين والعمال . لقد أفرغت الناصرية في كل خطواتها من أي مضمون اشتراكي ، إذ كان انحيازها واضحا في توزيع

M. Cooper, "Egyptian state capitalism in crisis" p. 495. (١)

Abdel-Fadil, op. cit., p. 109. (٢)

المكاسب . فلم تتأثر الجماهير الكادحة بها ، بل وقفت هذه المكاسب فى صف القوى البرجوازية ، وهذا ما سمح بتنامى نظام الردة فى السبعينات .

ثالثا - الخريطة الطبقة فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١ - ١٩٨٠ .

بداة قبل الخوض فى تحديد الطبقات الاجتماعية فى الفترة التى طبقت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فإننا سوف نحدد أى الأنماط الإنتاجية يسود وينفرد . أو بمعنى آخر سوف نحدد نوع وطبيعة نمط الإنتاج . والواقع أن ذلك لا يعد ضربا من الترف الفكرى ، بل أمر ضرورى ومنطقى وعلمى للوقوف على البنية الطبقة ومكوناتها الأساسية .

ونرى فى إطار تحديد النمط الإنتاجى السائد أن ثمة ثلاثة عوامل تساعدنا فى فهم ذلك ، أو بمعنى آخر أن هناك عدة عوامل تلقى الضوء على طبيعة نمط الإنتاج الذى يسود . وهذه العوامل هى : الصفات العامة للقاعدة الإنتاجية وعلاقات الإنتاج وحيازة الأصول الرأسمالية ، وتوجهات التشريعات الاقتصادية فى حقبة السبعينات . وتكشف الدراسة الدقيقة لهذه العوامل أن حقبة الانفتاح الاقتصادى سمعت بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص نورا قائدا ، وإعطاء التوجه الاقتصادى صفة الفردية والنظام الحر ، وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية واستثناء المشروعات القائمة من قوانين العمل والأجور والضرائب ، وحتى مشاركة العمال فى الإدارة ، وتحجيم دور الدولة فى جميع المناشط الاقتصادية والتجارية ، وترك الحبل على الغارب لنمو الرأسمال المحلى والأجنى ، والسماح بنقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر . تدلنا هذه التصرفات بشكل واضح على التوجه الرأسمالى الذى فرضته السلطة السياسية على الصعيد المجتمعى . ولكن ما نريد أن نذكر به ، أن هذا التوجه كان رأسماليا وماليا " طفيليا " يميل بصورة واضحة إلى الاستهلاك ويبتعد عن العمل المنتج المفيد ، الأمر الذى ساعد فى تجسيد واقع التبعية (١).

لقد لعبت الدولة نورا واضحا فى تكريس أو قتل إنتاج التبعية ، بل هى ذاتها تعد أداة التغيرات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية التى شهدتها الواقع المجتمعى فى مصر إبان حكم السادات . لقد تحولت الدولة فى ظل الانفتاح الاقتصادى من عنصر أساسى فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية المستقلة ، إلى أداة لرأس المال اللوى والمحلى

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر " ، فى : ندوة التكوين الاقتصادى الاجتماعى فى الأقطار العربية ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

في استنزاف الفائض الاقتصادي وفي تديده بل وفي نهبه . لقد تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجية إلى مؤسسة استهلاكية ، فعرفت أدنى صور التبعية في تاريخها . إن المجتمع المصري الذي عرف في الخمسينات والستينات نموذج الدولة القائد ، فإنه عرف في فترة الانفتاح الاقتصادي نموذج الدولة التابع (١) .

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المجتمع المصري في عقد السبعينات شهد نمطا إنتاجيا رأسماليا تابعا . ولما كانت الطبقات الاجتماعية تشخص في ضوء النمط الإنتاجي المسيطر داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي ، فإننا في السطور القادمة سوف نسعى إلى تحديد ما الطبقات الاجتماعية التي عرفتها مصر في السبعينات .

لقد تشكلت وتربعت على قمة المجتمع فئات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيرة تختلف كثيرا عن الرأسمالية الوطنية وتتباين عن البروليتاريا . إن هذه الرأسمالية الكبيرة جمعت بين جنباتها عنصرين اجتماعيين يتمثلان في ، أولا : فئات تجارية ربوية وصناعية وزراعية ومن الممولين والمقاولين والوكلاء في مجالات التصدير والاستيراد . وفي تجارة الجملة ونصف الجملة ، وفي الصفقات العقارية ، وفي المقاولات والتوريدات . ثانيا : فئات بيروقراطية في قيادات القطاع العام والدولة ممن أتاح لهم موقعهم الوظيفي الحصول على دخول عالية وتجميع الثروات . والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التي طفت فجأة على السطح خلال حقبة الانفتاح تتسم بالطابع الطفيلي ومعاداة الجماهير الكادحة وجميع القوى الوطنية والديمقراطية (٢) .

وبالنظر إلى تكوين الجماعات الرأسمالية الجديدة والأجنحة المختلفة المكونة لها ، نجد أن البرجوازية الكبيرة تشكل ٢٦ ٪ من مجموعها ، بينما المتوسطة تبلغ ٧٨ ٪ ، أما البرجوازية الكبيرة فتشكل ٦٦ ٪ . وفي هذه الجماعات تحتل البرجوازية الزراعية كليا ٢٢٧٢ ٪ من إجمالي البرجوازية وهي أعلى نسبة من مجموع الجماعات البرجوازية الكبيرة . ثم يأتي بعد ذلك البرجوازية الكبيرة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بواقع ٢٤٣ ٪ ، ثم من يعمل في الخدمات والترفيه ٤٢ ٪ ، ويأتي في المرتبة الرابعة من يعمل في أعمال الصيد بواقع ٢٧ ٪ . أما المرتبة الأخيرة فتحلتها البرجوازية في مجال التصنيع بنسبة ٢٦ ٪ . وإذا كانت البرجوازية الزراعية تحتل المرتبة الأولى من حيث البرجوازية في الريف ، فإن البرجوازية التجارية تحتل

(١) جامعة كمبودج ، " مصر تحت حكم السادات " ، ترجمة وعرض عثمان ميرغني ، التضامن (مجلة) ، العدد ١٢٢ ، ص ٦٦ . وأيضا : ابراهيم العيسوي ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

نفس الموقع فى المدينة ، معا يعنى أن البرجوازية التجارية تسيطر على المناشط الاقتصادية فى الحضر المصرى ، وبالنظر أيضا إلى أقسام وشرائح البرجوازية ، نجد أن البرجوازية المتوسطة (التكنوقراط والفنيون ، ومتوسطى التجار وأصحاب المشروعات الصناعية والورش الكبيرة ، وأصحاب المشروعات الخدمية والترفيهية) تمثل ٧٨ ٪ من مجموع البرجوازية ، وأن البرجوازية الصغيرة (من يملكون عملهم ولا يشتغلون عملا مأجورا فى الزراعة والورش والتجارة والخدمات والصيد) تمثل ٦٦ ٪ من مجموع الطبقة البرجوازية ، وأن من بين الشرائح الاجتماعية المكونة للبرجوازية يأتى فى المرتبة الأولى البرجوازية الزراعية والشرائح البرجوازية فى الإنتاج الصناعى ، وهذا يكشف مدى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى فى نمط إنتاجى متخلف (١) .

ومن تحليل حركة رأس المال التجارى للتعرف على آليات تجدد وتوسع مختلف الشرائح الرأسمالية التجارية المرتبطة بالسوق الداخلية ، يتضح لنا أن قطاع تجارة الجملة تضم شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم وفروع الشركات الأجنبية ، ويتضح أيضا أن حركة رأس المال التجارى قد ارتفع حجم مبيعاتها من ٤٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٤٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٣١٨ ٪ ، وبالنظر إلى حجم عدد العاملين فى ظل الزيادة فى عدد المشروعات نجد أنها بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لم يطرأ عليه زيادة ملحوظة إذ كان فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٦٢ عامل وأصبح فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٥٩ ففى مقابل ارتفاع معدلات تراكم رأس المال التجارى لم يطرأ أى ارتفاع فى حجم القوى العاملة . كما ارتفع الربح التجارى الصافى فى هذا القطاع من ٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، أى بزيادة قدرها ٥٤٩ ٪ ، وإذا كان قد طرأ تطور ملحوظ فى الربح التجارى فى هذا القطاع ، إلا أن الأجور لم يطرأ عليها أى ارتفاع إلا بواقع ١٦٠ ٪ . وتضاعف معدل الربح الرأسمالى عدة مرات ، إذ قفز فى عام ١٩٧٥ من ٢٣١ ٪ إلى ٨٣٤ ٪ فى عام ١٩٧٩ (٢) .

وجدير بالذكر أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغت جملة مشروعات تجارة الجملة حوالى ١٢٧٢ مشروعا ، احتلت فيها مشروعات البقالة نصيب الأسد ، إذ كان لها حوالى ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٥٦٨ ٪ ، ثم جاءت الخضروات والفاكهة فى المرتبة الثانية بحوالى ٣٥٠ مشروعا بنسبة ٢٧٥ ٪ ، ثم الأحذية بحوالى ٥٧ مشروعا بنسبة ٤٥ ٪ ، والمياه الغازية حوالى ٢٣ مشروعا

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ .

بنسبة ٢٦٪ (١) . وبدلنا ذلك على توجه المشروعات التجارية نحو الاستهلاك ، مما يعنى أن أدوات الاستهلاك أضحت فى مصر تحت رحمة دوران رأس المال ورفع الأسعار وهذا مؤشر شديد الأهمية على استغلال رأس المال للجماهير الكادحة . وبالنظر إلى عدد التوكيلات التجارية يتضح أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغ عدد التوكيلات حوالى ١٠٠٠ توكيل ، بينهم ٣٦ وكالة ، وبلغ حجم التمثيل التجارى حوالى ٢٦٠٠ شركة أجنبية تنتمى إلى ٥٦ دولة أجنبية ، وفى نهاية عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بلغ عدد التوكيلات التجارية ٤٠٧٠ توكيلا ، كانت معظمها للعصريين الذين كانوا همزة الوصل بين الرأسمالية المحلية والاحتكارات الدولية والذين سعوا إلى الحاق السوق الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، وأضحى لهم السيطرة على التجارة الداخلية فى مصر وهم الذين يطلق عليهم بالكوميرانور (٢) .

أما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة غير المنظم ، فنجد أن عدد منشأته قد ارتفع من ٢٩٥٤ منشأة فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٥٩٧ منشأة فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٢١٧٪ . وارتفع اجمالى رؤوس الأموال إلى ١٧٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ بعد أن كانت ٧٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وارتفع حجم مبيعاتها من ١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٤٩٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٢٠٠٦٪ ، وحققت الأجر زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٤٢٨٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ . ويمكننا أرجاع هذا الارتفاع فى معدلات الأجر إلى تزايد الطلب على العمالة للرواج الذى شهده هذا القطاع بالإضافة إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الدول النقطية (٣) .

وبالنظر إلى قطاع تجارة التجزئة الخاص ، نجد أنه يتميز بالطابع غير المنظم ويغلبه الطابع الفردى ، كما يتميز بتناقص الوزن النسبى للقطاع المنظم سواء من الناحية العددية أو من حيث نصيبه فى اجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ، وحتى فى الرقم الكلى للأعمال . ونجد أيضا أن الشركات المساهمة وهى أرقى شكل قانونى لتركز رأس المال تحتل مرتبة عالية ومتميزة فى نسبة تركيز ملكية رأس المال المستثمر ولرأس المال التجارى الممثل فى المبيعات . وفى عام ١٩٧٥ كان عدد هذه الشركات ٩ شركات تمتلك ٨٠٦٪ من اجمالى المبيعات ، أما فى

(١) عبد القادر شهاب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ٢٤٥ .

(٢) ملك زعلوك ، " تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية " ، فى : قضايا فكرية ، ص ٧٤ .

(٣) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

عام ١٩٧٩ فقد بلغ عددها ٨ شركات بلغ نصيبها ٧١ ٪ من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة وحوالي ٥٦٧ ٪ من إجمالي المبيعات . أما الشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم فقد بلغ نصيبها من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة فيما من ١٦٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٠٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما انخفض نصيبها من إجمالي المبيعات من ٢٤٧ ٪ إلى ٢٤٥ ٪ فى هاتين السنتين على التوالي . ويتضح أيضا من خلال النظر إلى نشاط قطاع تجارة التجزئة غير المنظم أن إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة ارتفع من ٩١٨ ألف جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ١٣٤ ٪ ، وخلال العامين المذكورين طرأ أيضا ارتفاع ملحوظ على إجمالي المبيعات تقدر بحوالي ٢٤٩ ٪ وينبغى ألا تغفل فى هذا الإطار أن هذا القطاع من تجارة التجزئة غير المنظم يغطى معظم المنشآت التى تعمل بالتجارة غير المشروعة والخاصة التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى بكثرة ، واعتبرت من أهم مميزاتها ، تلك التى تتمثل فى الاتجار بالمخدرات والتهريب والاتجار فى العملة وتراخيص وحصص السلع المدعومة (مواد البناء والسلع التموينية) (١) .

وبإلقاء الضوء على الفئات البيروقراطية المبرجة أو ما يطلق عليها " حسن الساعاتى " بالفئات المرسلة (٥) التى أتاح لها موقعها ان تكون بعض الاصول الرأسمالية أو بعض موضوعات التملك ، فنجد أنها شهدت نمط ملحوظا منذ الستينات ، حيث أخذت الفترة الناصرية على عاتقها مهمة تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، لقد زاد العاملون بالبيروقراطية العامة (الخدمة المدنية والهيئات والمؤسسات مع استبعاد الشركات) من ٣٥٠ ألف موظف فى فجر الناصرية إلى ١٢٠٠٠٠٠ مع نهاية عقد الستينات ، كذلك أصبحت البيروقراطية ميدانا لتوظيف ما يزيد عن ٦٠ ٪ من الخريجين وحوالى ٢٣ ٪ من العمال فى القطاعات السلعية وحوالى ٤٢ ٪ فى قطاع الخدمات .

وجدير بالتوضيح أن التضخم الأساسى فى البيروقراطية حدث غداة قرارات يوليو ١٩٦١ ، إذ زادت فى الفترة من ٦٢ - ١٩٦٧ الوظائف بنسبة ١٣٤ ٪ (٢) . ويدل على ذلك أن النمو فى فئة المديرين بلغت فى تعداد ١٩٦٠ حوالى ٥٦٩٣٩ ، أما فى تعداد ١٩٧٦ بلغت حوالى

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(٢) حول الفئات المرسلة وطبيعتها ، انظر :

حسن الساعاتى ، " الفئات المرسلة فى مصر المعاصرة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، ص ١٦ - ٢٥ .

(٣) نزيه نصيف الأيوبي ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

١٣١٨٩٩ . كما أن مجال الإدارة الوسطى وأعداد الموظفين شهدت نفس الزيادة ، إذ كانت في عام ١٩٦٠ حوالي ٢٨٨٨٠٢ موظف ، أما في عام ١٩٧٦ فبلغوا حوالي ٦٤٩٧٨ موظف (١) .

والحقيقة أنه ليس فقط الإدارة الوسطى والدنيا هما اللذان شهدا طفرة كبيرة في أعدادهما ، بل أيضا البيروقراطية العليا (السياسية - الإدارية) شهدت تضخما في إجمالي مستوياتها . ويتضح أن عدد الوظائف العليا (درجة مدير فما فوقها) ازداد من ٢٧٦١ عام ١٩٧٧ إلى ٣٤٧٦ عام ١٩٨١/٨٠ ، أي أنها في ثلاث سنوات حققت زيادة تقدر بحوالي ٢٥٩٪ . أما وظائف القيادة العليا (درجة وزير وما فوقها) فقد حققت ٤٨٫٤٪ ، ويرجع هذا إلى رفع درجة المحافظ إلى رتبة الوزير . أما في الوظائف الإدارية العليا فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر بحوالي ٥٥٦٫٧٪ في درجة نائب رئيس جامعة وكيل وزارة ١٣٠٫١٪ ، أما في وظيفة مدير عام فنجد أن الزيادة كانت تقدر بحوالي ٢٦١٪ ، ومما يجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الفئات العليا من هذه البيروقراطية كانت أقرب إلى الطبقات العليا ومن ثم إلى الجهاز الحاكم ، أما الفئة الدنيا منها فكانت أقرب إلى الطبقة العاملة . ففي الوقت الذي حققت فيه الفئات العليا والوسطى صعودا اجتماعيا سواء عن الطرق المشروعة أو غير المشروعة ، فإن الشرائح الدنيا فيها حققت هبوطا واضحا نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار والمقوجة الواسعة بينها وبين المرتبات والأجور ، وحتى من حقق منهم حراكا اجتماعيا صاعدا فكان إما نتيجة الهجرة إلى الدول النفطية ، أو بالاشتغال بالأعمال غير المشروعة (٢) .

ويوضح تطور البرجوازية الزراعية أنه كان مرتبطا أوثق الارتباط بالتغيرات التي طرأت على الإطار المؤسسي للزراعة المصرية في حقبة السبعينات . لقد كان لإلغاء الحراسات أهم إجراء بعد انقلاب مايو ١٩٧٨ وبقية القرارات التي صدرت في حقبة الانفتاح ، أكبر الأثر في استعادة كبار الملاك لمواقعهم الطبقية ، في مقابل إخراج صغار الحائزين من البناء الحيائى وتزايد تركيز ملكية الأرض في أيدي كبار الملاك وإبعاد النولة عن التدخل في تنظيم العلاقات أو حتى في السيطرة على المخرجات . أضف إلى ذلك صدور القرارات التي سهلت عمليات التحول من المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل النقدية ، وتشجيع المشروعات الاستثمارية الانفتاحية في مجال الزراعة الذي بلغ عدد المشروعات ١٧ مشروعا من جملة المشروعات حتى ١٩٨١/١٢/٣١ . لقد نتج عن ذلك أن ازداد التركيز الرأسمالى في الزراعة وتفاقم التمايز

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسئلة المجتمعية في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

الطبقى فى الريف ، لقد تزايدت مجموعة كبار ملاك الأرض (٥٠ فدان فأكثر) من ١٢ر٦ ٪ إلى ١٤ر٥ ٪ ، أما مجموعة متوسطى الملاك (١٠ - ٢٠ فدان) فقد ارتفع نصيبهم من ٨ر٢ ٪ إلى ١٠ر٣ ٪ ، أى أن عملية تركيز ملكية الأرض التى كانت فى صف كبار ملاك الأرض ومتوسطيهم كان على حساب طبقة صغار الملاك والمعدمين ، الأمر الذى يعنى اتساع طبقة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين (١) .

أما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فيكشف واقع تطورها أنها أكثر الجماعات البرجوازية انكماشاً وأكثرها ضعفاً . فعلى الرغم من كل المحاولات التى سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعى وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو ، إلا أن التصنيع كان بعيداً عن الاهتمام ، إذ سعى القطاع الخاص لطرق أبواب أخرى غير الصناعة لإستثمار أمواله فى الأنشطة التجارية والعقارية والمصرفية . وبالنظر إلى هذا القطاع ، نجد أن إجمالى المساهمات فى رؤوس الأموال التى وظفت فى المشروعات الصناعية وفقاً لقانون الإستثمار العربى والأجنبى (حتى ١٩٨١/١٢/٣١) حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل ٢٢ر٦ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح .

وعلى الرغم من أن مساهمة رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة تعد ضئيلة ، إلا أنها تمثل عودة جديدة للرأسمالية الصناعية الكبيرة واشتراكها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى قيام الصناعة (٢) .

وتتكون البرجوازية الصناعية فى مصر من عدة روافد هى ، أولاً : من الرأسمالية الوطنية المصرية التى عملت فى مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة والتى دعمت وجودها فى سنوات الستينات فى مجال الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وغيرها . ثانياً : من البيروقراطية البرجوازية الذين استطاعوا تجميع ثروات ضخمة نتيجة استغلال مواقعهم الوظيفية بأجهزة الدولة والقطاع العام ودخل بعضهم فى مجال الإستثمار الصناعى بالاستفادة من الخبرات التى كونوها من العمل الوظيفى وإستثمار العلاقات بالسوق ، وينطبق ذلك على العسكريين أيضاً . ثالثاً : من مجموعة التكنوقراط الذين جمعوا ثروات ضخمة نتيجة وجودهم فى البلاد النفطية وعادوا لإستثمارها فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة

(١) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، " الدولة والقرية المصرية ... " ، فى : قضايا فكرية (مجلة) ،

ص ١١٧ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

فى مجال صناعة مواد البناء ، وأخيراً : من مجموعة المهاجرين الذين هاجروا إلى بلاد النفط وخاصة من الأخوان المسلمين الذين عادوا أثرياء واستثمروا أموالهم فى مجالات العقار والتجارة وتوظيف الأموال (١) .

وبإلقاء الضوء على الروافد الأساسية لبرجوازية الانفتاح ، ترى إحدى الدراسات أن هذه الطبقة جاءت من روافد ثلاثة هى : الرافد التقليدى ، والرافد البيروقراطى ، والرافد الطفيلى . ويقصد بالرافد الأول مجموعة الرأسماليين القدامى الذين خضعوا للتأميم أو ممن لم يخضعوا له ، أو ممن هاجر منهم وعاد برؤس أموال كبيرة ، وهؤلاء يشكلون ٤٩ عائلة أو شخصاً يشكلون أقطاب القطاع الخاص عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ . أما الرافد الثانى وهو الرافد البيروقراطى فيتكون من أربع عناصر هى : بيروقراطية ما قبل الثورة ، ومستخدمى القطاع الخاص ، والشركات المؤممة ، ومن قدم من المؤسسة العسكرية والتكنوقراط ، وهؤلاء استغلوا مواقعهم البيروقراطية فى تكوين التراكمات الرأسمالية . أما الرافد الطفيلى فترى الدراسة أنه جمع ثرواته عن طريق عمليات التهريب والعمولات والأتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار فى السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسئولين بجهز الدولة والقطاع العام . كما أوضحت الدراسة أن طبيعة مؤسساتهم تغلب عليها الصفة العائلية الضيقة ، وأن أنشطتهم تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والاتجار فى السلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة (٢) .

ويرى " محمود عبد الفضيل " أن الطبقة الرأسمالية التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى كان يقبل عليها النشاط الطفيلى . إن هذه الرأسمالية ذات طبيعة طفيلية امتدت من الرأسمالية التجارية حتى الصناعية . وفى إطار هذه الصفة يرى فؤاد مرسى " ... أن الرأسمالية الانفتاحية بوصفها رأسمالية تجارية فهى رأسمالية ربوية ، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة فى أن تربو هذه النقود باضطراد ، أن تتم سريعاً ، أن تكد نقوداً باستمرار وبالذات عن طريق التجارة والخدمات ، وبلاشتغال فى الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء ، وهى لذلك تولد الطابع الربوى فى الاقتصاد القومى ، بالاستعداد بالمضاربة والرغبة فى الاحتكار ... " . والمدقق فى أوضاع البرجوازية الانفتاحية يجد أن ثمة درجة عالية من السيولة فى حركة رأس المال التجارى

(١) حسام مندور ، " ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية " ، فى : قضايا فكرية (مجلة) ، من ١٢٦ .

(٢) سامية سعيد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ٧٤ - ١٩٨٠ ،

والمضارب ، إذ ينتقل أصحاب رؤوس الأموال الطفيلية من نشاط إلى آخر بسرعة سعياً وراء ربح مرتفع وأعلى معدل لسرعة دوران رأس المال (١) .

نخلص مما سبق أنه إذا كانت الطفيلية أهم سمة تتصف بها الرأسمالية المصرية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، فإنها أيضاً تتصف بسمتين أساسيتين أخرى ، الأولى أنها رأسمالية تابعه ، أى أنها تتبع لرأس المال الأجنبى ، ودلالة ذلك أنه من بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصرى مع رأس المال الأجنبى فى حوالى ٢٢ مشروعاً . أما السمة الأخرى فتدور حول أن الرأسمالية المصرية تأخذ الطابع العائلى ، والمطلع على المشروعات التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يلاحظ غلبة الطابع العائلى عليها (٢) .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن الطبقة الرأسمالية (التى تملك ولا تعمل بكل شرائحها ، فإننا سوف نعرض فيما هو قادم من سطور للطبقات الكادحة (طبقة البروليتاريا والفئات ذات الطابع البروليتارى) ، أى التى تعمل ولا تملك .

وتوضح عمليات مسح العمالة المصرية أن حجم القوى العاملة فى القطاع السلمى باستثناء الزراعة كانت فى عام ١٩٧١/٧٠ تشكل حوالى ٥٠٠ر٩٠٠ه٠ عامل يمثلون ٦٤ر٧٪ من العاملين بكل القطاعات ، كان من بينهم ٢٦ر٣٪ يعملون بالصناعة ، أما الباقى فكان من نصيب قطاع الزراعة . وفى عام ١٩٨٠ تزايد عدد العمال بالقطاع السلمى إلى حوالى ٦٣٨٧ر٤٠٠ عامل يشكلون حوالى ٥٧ر٧٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات ، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة الاستخراجية والتحويلية قيعام ١٩٧١/٧٠ كانت العمالة فيها تمثل ١٩ر١٪ من إجمالى العاملين بالقطاع السلمى و ١٢ر٣٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات . أما فى عام ١٩٨٠ فكان نسبة العمال بالإضافة إلى عمال البترول حوالى ٢٢٪ من العاملين بالقطاع السلمى ، وحوالى ١٢ر٨٪ من إجمالى العمال بكل القطاعات . يعنى ذلك أنه لم يحدث أى تغير كفى فى نصيب العمال فى هذا القطاع خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ ، برغم أن عدد العاملين ازداد حوالى ١ر٠٥٢ر٨٠٠ عامل فى عام ١٩٧١/٧٠ لتصبح ١ر٤١٧ر٠٠٠ عامل فى عام ١٩٨٠ ، أى أن العمال ازدادوا حوالى ٣٦٤ر٠٠٠ عامل .

(١) محمود عبد الفضيل ، " مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى "، فى : الطليعة (مجلة) ، ص ٥٤ .

(٢) جوده عبد الخالق ، " الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧٧/٧١ " فى : مصر فى ربيع قرن ، ص ٤١١ - ٤١٣ .

كما بلغ عدد العمال فى الصناعات الاستخراجية حوالى ٢٢٤٠٢ شخص كانت نسبتهم حوالى ٣٠ ٪ من مجموع العمال فى عام ١٩٧٦ ، ثم فى عام ١٩٧٨ ارتفع عدد العمال إلى حوالى ٣٧ ٪ من العمال . أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد مثلت حوالى ١٢٤ ٪ من مجموع السكان ، ثم فى عام ١٩٧٨ ازدادت النسبة بواقع ٤٢ ٪ ، أى أصبحت نسبتهم ١٤٦ ٪ من جملة السكان العاملين ، وهذه النسبة تعد منخفضة إذ قيست بما هو مسجل فى عام ١٩٧٠ ، إذ كانت نسبة العمال فى هذا القطاع بالنسبة للمجموع الكلى للعمال حوالى ١٥٢ ٪ ، أما واقع العمال فى قطاع التشييد فتوضح النسب أنها بلغت فى عام ١٩٧١/٧٠ حوالى ٤٣ ٪ من جملة العاملين ، وفى عام ١٩٨٠ أضحت حوالى ٦٤٧ ٪ ، أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء والغاز والمياه فنجد أنهم بلغوا فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ حوالى ٣ ٪ من مجموع العمال ، وفى عام ١٩٨٠ سجلوا زيادة تقدر بحوالى ٢ ٪ أى أنهم أصبحوا ٥ ٪ من إجمالى العاملين^(١) .

لقد شهدت فترة السبعينات إجراءات جديدة تجاه الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى . فإذا كان فترة الستينات قد انحازت " قليلا " تجاه العمال ، فإن حقبة السبعينات كانت على العكس من ذلك حيث ابتعدت عنهم بل وقفت ضدهم . ويتضح ذلك فى أعقاب انقلاب مايو ١٩٧١ حين شهد المجتمع المصرى مجموعة من المعارك الطبقيّة التى لعبت فيها الطبقة العاملة دورا قياديا بارزا . وتمثلت تلك المعارك فى الإضرابات والاعتصامات العمالية فى المراكز الصناعية مثل : إضرابات عمال الحديد والصلب فى يوليو ١٩٧١ ، وعمال مصنع الكوك وشركة النصر للسيارات ، والترسانة البحرية بالأسكندرية ، وعمال القطاع الخاص بشبرا الخيمة عام ١٩٧٢ ، وعمال المصانع الحربية بطوان فى يناير ١٩٥٧ ، وانتفاضة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، واعتصام الشركة التجارية للأخشاب ، وكذا انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . ولم تقف هذه المعارك الطبقيّة عند حدود العمال ، بل امتدت إلى الطلاب التى تعاقبت حركتها فى أعوام ٧٢ و ٧٣ و ١٩٧٥ . كما أيضا تصدى الفلاحون بالسلاح لمحاولات طردهم من الأراضى وإعادتها للملاك العقاريين القدامى الذين رفعت عنهم الحراسة . لقد كان لنظام السبعينات الأثار الضارة على الأوضاع الطبقيّة العمالية . ففى الوقت الذى تمكنت فيه الرأسمالية من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنمى أنوارهم فى الريف والحضر ، كاز على الجانب الآخر ضرب وتدنى للقوى الوطنوية برمتها وعلى الأخص الطبقة العاملة . ولعل

(١) مجلة فكر ، الطبقة العاملة المصرية : مسح شامل لتوزيع العمالة على أساس القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والمواقع الجغرافية ص ٨٨ - ٨٩ .

أبرز ما اتخذ من إجراءات للتعجيل بذلك يتلخص فى إبعاد هذه الطبقة عن العملية الإنتاجية ، وتفتيت التركيز الكمى للعمال ، وإضعاف تفاعلهم السياسى والاجتماعى ، وفتح باب الهجرة إلى النفط ، وتقليص العمل المأجور فى الزراعة ، وتوسيع بيع الأراضى الزراعية والمضاربة عليها ، والتوجه نحو المحاصيل النقدية ، وإحلال التكنولوجيا بدلا عن العمل ، وتوظيف التحويلات النقدية للمهاجرين فى الاستثمارات المالية والتجارية والعقارية (١) .

لقد أصبحت العمالة المصرية منذ منتصف السبعينات وتطبيق سياسة الباب المقترح على رأس المال الأجنبى والعمالة المصرية ، ونزوح العمالة المصرية إلى النفط ، سلعة معروضة للبيع والشراء ، أى أضحت سوق العمل المصرية سوق مشتريين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها فاق العرض كثيرا بسبب الخروج العمالى إلى الدول البترولية فى الخليج . واطرد القول هنا أنه تزامن مع انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الهجرة الخارجية إلى الدول البترولية العربية محاولة تفرغ المجتمع المصرى من محتواه الحقيقى القيمى والمادى ، وتشتيت القوى الاجتماعية الوطنية . إن ربط المجتمع المصرى بالنظام الرأسمالى العالمى يوضح بصورة متعاظمة أن القوة العاملة المصرية أضحت مرصودة ومستهدفة على المستوى الإقليمى والقومى ، لذا نجد أن رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة القوميات عملت جاهدة على تشتيت وتحجيم القوة العاملة فى مصر ، وكانت آلياتها فى ذلك كثيرة ، أهمها : الضرب بقوة فى بؤر تجمع القوة العاملة أقصد القطاع العام ، والقوة العاملة خارج مصر وفى المهجر العربى ، واستنزاف كوادر القطاع العام ، وتصفية القطاع العام الصناعى (٢) .

وإذا كانت فترة الانفتاح الاقتصادى قد شهدت انحيازا واضحا لفئة معينة هى الطبقة الرأسمالية بشرائنها المختلفة ، فى مقابل الضغط واستغلال فئة أخرى هى الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى ، فإن ذلك يشهد وضوحا إذا ما حاولنا أن نلقى الضوء على توزيع الدخل وما أصابه من سوء توزيع وتدهور ، والمقصود هنا بتدهور توزيع الدخل هو

(١) راجع حول النشاط الطبقي للعمال ومعاركهم الطبقيّة فى :

- حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسة وثائقية ، ص ٧٩ - ٨٨ .

- غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

- عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) سامية سعيد ، " الشركات متعددة الجنسيات ومحاولات تفتيت الطبقة العاملة " فى : قضايا فكرية ،

الكتاب الخامس ، ص ١١١ .

ازدياد التصيب النسب للأغنياء فى الدخل القومى وتدنى التصيب النسبى للفقراء . ووفقا لإحدى التقديرات الدخلية فى مصر ، فإن أفقر ٦٠ ٪ من السكان يحصلون فى أوائل الخمسينات على ١٨ ٪ من الدخل ، وفى عام ١٩٧٥ أضخى نصيبهم حوالى ٢٤٩ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧٦ أصبح حوالى ٢٣٧ ٪ ، وبدون ريب أن هذه التقديرات تعكس قيمة التفاوت فى توزيع الدخل (١) . وثمة تقدير آخر لتوزيع الدخل فى مصر فى عام ١٩٧٥/١٩٧٤ ، يرى أن العشرة فى المائة من السكان الذين يمثلون أسفل سلم الدخل يستحوذون على ٢١ ٪ من الدخل القومى ، بينما هناك ١٠ ٪ يحتلون أعلى هذا السلم ويحصلون على ٣٣ ٪ من الدخل القومى ، وأن ٢٠ ٪ من الأسر التى تقع فى أدنى سلم الأجور تحصل على ٥٩ ٪ من إجمالى الدخل ، أما الدخل المتوسط الدنيا فتحصل على ١٧٤ ٪ من إجمالى الدخل ، أما ذات الدخل المتوسط العليا فتحصل على ٢٨٧ ٪ . أما الراق الأعلى من سلم الدخل وهم ٢٠ ٪ من الأسر فتحصل على ٤٨ ٪ من الدخل ، بمعنى آخر أنه إذا كانت ٢٠ ٪ من الأسر تحصل على ٤٨ ٪ من الدخل ، فإن ٨٠ ٪ من الأسر تحصل على ٥٢ ٪ من الدخل (٢) .

وبرغم التقديرات السابقة التى وضعها الباحثون فإن التفاوت الحادث فى توزيع الدخل أمر لا ريب فيه ولا يحتاج إلى مزيد من الإثبات . وهناك شواهد عيانية كثيرة يدركها المرء العادى توضح ذلك ، نذكر منها : التفاوت الكبير فى نوعية المساكن والازواجية فى نوعية السلع المعروضة والسيارات الفارهة والسيارات العامة المزدحمة بالبشر . وثمة دلائل أخرى كثيرة تؤكد على مسئولية الانفتاح الاقتصادى وآلياته فى توسيع التفاوت فى توزيع الدخل نذكر منها : أولا فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أو توجيه فى مجالات يمكن أن يتحقق منها أرباح خيالية وهى مجالات التجارة الخارجية والسياحة والمقاولات . ثانيا : فشل الانفتاح الاقتصادى فى زيادة مستويات العمال إلا بنمو ٤ ٪ من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٧٩ . ثالثا : تمتع مشروعات الانفتاح الاقتصادى بالإعفاءات الضريبية لفترات طويلة دون التمييز بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية والاستهلاكية . وقد ساعد هذا على اتجاه كثير من المشروعات الخاصة غير الإنتاجية إلى مشاركة رأس المال الاجنبى . رابعا : تزايد معدلات الهجرة إلى البلدان النفطية . خامسا : الاتجاه إلى زيادة إنتاج السلع الصناعية غير الأساسية ، بينما

(١) محيا زيتون ، " النمو الاقتصادى ونمطه " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢) كريمة كريم ، " توزيع الدخل والدعم " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ص ٣٢٠ و ٣٢٢ . وأيضا راجع : ابراهيم العيسوى ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، فى : مصر المعاصرة (مجلة) العدد ٣٨٠ ، ص ٣٢٥ .

يقول إنتاج السلع الضرورية وارتفاع أسعارها الذي يقع عبئها الأكبر على الفئات الفقيرة .
سادسا : التغيير الواضح فى الهيكل المحصولى لصالح المحاصيل النقدية (الفاكهة
والخضروات) على حساب المحاصيل التقليدية (القطن والحبوب) (١) .

لقد تنوعت أضرار الانفتاح الاقتصادى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . بمعنى
آخر ، أن هذه العيوب لم تقف عند المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر ، بل أيضا
حملت معها أضرارا أعمق فى البنية الاجتماعية ، ودلالة ذلك ما حدث لكل طبقات وفئات
المجتمع باستثناء فئة قليلة من المستفيدين من هذه الحقبة مثل : السماسرة والمضاربين
العقاريين ووكلاء رأس المال الأجنبى وكبار التجار والمقاولين . فإذا كانت السياسة الانفتاحية
بأضرارها قد شملت الاقتصاد المصرى برمته ، فإن هذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على
البنية الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة . إن وقوع الاقتصاد المصرى تحت رحمة
النظام الرأسمالى والاحتكارات الأجنبية أصاب فى مقتل أصحاب الدخل المحدود . إنه نتيجة
لتطبيق سياسة الانفتاح فى مصر أطلق العنان للتضخم والغلاء الذى بلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى
٢٧ ٪ ، أما فى عام ١٩٧٨ فقد بلغ حوالى ٣٥ ٪ . لقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى
فى إزكاء حريق التضخم وارتفاع الأسعار ، ومن ثم فى تدنى مستويات الفقراء وأصحاب
الدخل الضعيفة ، فى مقابل تحسن أوضاع الطبقات الرأسمالية الزراعية والعقارية والتجارية
(٢) . إن ثمة شرائح اجتماعية تحسنت أوضاعها مثل طبقة أصحاب الأراضى الذين يزرعون
المحاصيل غير التقليدية وتجارة الجملة والتجزئة ومن يعمل بالاستيراد والتصدير وأصحاب
التوكيلات التجارية وأصحاب المصانع الخاصة والمقاولين ومن يعمل بالمهن الحرة كالأطباء
والمحاسبين والمهندسين والحرثيين والفنيين ... الخ . أما من أصابهم التدهور فهم موظفى
الحكومة والقطاع العام والعمال فى شركات القطاع العام وعمال التراحيل وأصحاب المعاشات
والإعانات الاجتماعية ... الخ (٣) .

إن التغييرات السياسية والتشريعية والطبقية التى حدثت بعد انقلاب مايو ١٩٧١ (الثورة
المضادة) على رموز الناصرية يمكن إرجاعها إلى عاملين الأول داخلى والآخر خارجى . الأول

(١) عبد القادر شهاب ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، " التغييرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " فى : البقعة العربية (مجلة) ،
ص ٨٢ - ٩٢ .

(٣) رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، ص ٥٩٧ .
ولنفس المؤلف " التضخم وأحوال كاسبى الأجور ، فى : الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

يتمثل في ضغط القوى القديمة منذ منتصف عقد الستينات ، ثم انحياز السلطة الجديدة لها ، وتهيئة المناخ لتنامى قوتهم من جديد . أما العامل الآخر فيتمثل في الارتقاء إلى أحضان النظام الرأسمالي ، وجعل المجتمع المصرى بلدا تابعا ومرتعا خصباً للرأسمال الأجنبى . لقد كان لكل ذلك أكبر الأثر فى تشكيل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ومن ثم بروز وصعود طبقات وفئات اجتماعية بعضها كان قد اندثر فى الخمسينات والستينات ، والبعض الآخر ولج الساحة جديدا نتيجة فعل القوى الخارجية . ولكن ما يهمنا أن نشدد عليه فى هذا الإطار أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وقوانينها كان انحيازها واضحا ، إذ وقفت بشدة مع صعود الطبقات الرأسمالية وخاصة الطفيلية منها ، فى مقابل سحق وتدنى الطبقات الكادحة .

إذا كان التاريخ الاجتماعى - السياسى للمجتمع المصرى يكشف عن مساهمة الصناعة فى تشكيل بعض الفئات والطبقات الاجتماعية سواء فى مستوياتها الدنيا أو العليا ، فإن التصنيع فى حقبة الانفتاح لم يقم بهذا الدور ، بل اضطلعت به مناشط اقتصادية أخرى . إن دور التصنيع فى تشكيل البناء الطبقي فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ يتضح أحيانا ويخبر أحيانا أخرى . فإذا كان التصنيع منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٧٠ قد ساهم بصورة جلية فى صياغة وتشكيل وتقوية بعض الطبقات الاجتماعية الوطنية ، فإنه فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ (فترة الانفتاح الاقتصادى) قام بتفتيت هذه الطبقات ، وابتعد عن الدور المنوط به ، بل ساهم فى صياغة إحدى الطبقات التى ارتبطت بشكل وشيخ بالنظام الرأسمالى العالمى ، والتى تبتعد عن كل ما هو وطنى . وهذه القضية سوف نفردها بالتفصيل فى الفصل القادم .